CAIRO 52 | القاهرة ٥٢

دليل كامل عن القوانين، السياسات، والأحكام القضائية التي تؤثر على الحقوق الإنسانية لمجتمع الميم عين في مصر

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

كتابة وتحرير: نورا نورالله
تصميم:عمر نورالدين

تاريخ النشر:مارس 2024

طريقة مقترحة للاستشهاد:
نورا نورالله،: دليل كامل عن القوانين، والسياسات، والأحكام القضائية التي تؤثر على الحقوق الإنسانية لمجتمع الميم عين في مصر، معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية، فبراير ٢٠٢٤

www.cairo52.com
info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

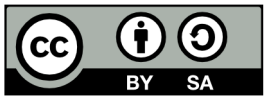

المحتويات

مقدمة ١

ملخص القوانين، والسياسات، والأحكام القضائية التي تؤثر على الحقوق الإنسانية لمجتمع الميم عين في مصر ٤

التجريم ٧

الرعاية الصحية المؤكِّدة للجندر ٨

سياسة الصحة لثنائية الجنس (الانترسكس) ١٠

الاعتراف القانوني بالجندر للأشخاص العابرين/ات جندريًا ١١

الميراث للأشخاص ثنائيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا ١٢

التمييز على أساس الهوية الجندرية والميول الجنسية ١٣

الرقابة على المحتوى الكويري وحرية التعبير ١٤

سياسة فيروس نقص المناعة البشرية ١٥

سياسة العلاج التحويلي ١٦

تنظيم وتسجيل المنظمات غير الحكومية لمجتمع الميم عين ١٧

اقتراحات ١٩

المقدمة

في عام ٢٠١٤، انتهت تجربة مصر القصيرة مع الديمقراطية عندما نفذ عبد الفتاح السيسي انقلابًا. قام السيسي، الذي كان آنذاك وزير الدفاع والرئيس حاليًا، بالإطاحة بأول رئيس منتخب ديمقراطيًا لمصر، محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين. وهذا يمثل عودة إلى الحكم العسكري، الذي تأسس في البداية في عام ١٩٥٢ مع انقلاب آخر ضد الملك فاروق الأول.[١]

بينما يحتفل السيسي بعقدٍ من حكمه، تنعى بقية مصر فقدان الديمقراطية المحتملة. ينعكس ذلك على التأثير السلبي لحكمه على مختلف جوانب حياتهم/ن. في ظل حكم السيسي، أصبح التطلع إلى سيادة القانون بعيد المنال بسبب التعديلات التي تُقوِّض استقلال القضاء. بالإضافة إلى ذلك، لقد انحدرت حرية الصحافة، تفاقم الفساد، وازدادت انتهاكات الحقوق الإنسانية. كما تعرض المجتمع المدني للقمع، أصبحت الأجهزة الأمنية تعمل دون عقاب، انتشر التعذيب على نطاق واسع، والمعارضة السياسية تكاد تكون معدومة. وقد عانى الاقتصاد أيضًا من الخطط الحكومية المعيبة والإنفاق المفرط، مما زاد من معدلات الفقر والتضخم.[٢]

يؤكد فحص التصنيف العالمي لمصر في مجالاتٍ مثل سيادة القانون، الديمقراطية، الفساد، تَقَبُّل مجتمع الميم عين، والحريات العامة أن السيسي قد حوَّل مصر إلى ديكتاتورية عسكرية استبدادية تتميز بانتهاكاتٍ واسعة النطاق للحقوق الإنسانية وقيودٍ على الحريات. ليس من الغريب أن حكم السيسي قد قام بتقويض الحقوق الإنسانية لأفراد مجتمع الميم عين، مما يعكس التآكل الأوسع للجوانب المختلفة داخل الأمة:

المؤشر	الرتبة/التقدير	المؤشر	الرتبة/التقدير
مؤشر مدركات الفساد لـ TI	الرتبة: 130/180 التقدير: 30/100	مؤشر السفر المثليين/ات لـ SPARTACUS (GTI)	الرتبة: 191/199
الحرية في العالم	الرتبة: ليست حرة التقدير: 18/100	مؤشر القبول العالمي لـ UCLA	الرتبة: 159/175 التقدير: 2,48/10
حرية الإعلام	الرتبة: 166/180 التقدير: 33,37/100	مؤشر مجتمع الميم العين + المساواة	الرتبة: 181/197 التقدير: 12/100
مؤشر سيادة القانون لـ WJP	الرتبة: 136/140 التقدير: 0,35/1	مؤشر الديموقراطية لـ EIU	الرتبة: 131/167 التقدير: 2,93/10 استبدادي

بعد انقلاب السيسي، دخل هو وجماعة الإخوان المسلمين في معركةٍ مدفوعةٍ بوسائل الإعلام حول الأخلاق، حاشدين للطبيعة المحافظة للمجتمع المصري ضد بعضهما البعض. احتاج السيسي إلى إثبات أن خلع رئيسٍ إسلامي لا يعني تنفيذ سياسات علمانية. في الوقت نفسه، كان هدف جماعة الإخوان المسلمين هو إقناع المجتمع المصري بأن السيسي سيجلب الفجور ويفكك قيمهم. وبالتالي، أطلقت الحكومة المصرية، في عهد السيسي المُطوَّل، حملةً أخلاقيةً دائمةً تستهدف ليس فقط أفراد مجتمع الميم عين، ولكن أي شخص يتحدى السلطة الأخلاقية للدولة. في عام ٢٠١٤، خلال السنة الأولى من ولاية السيسي، استهدف حادثان مهمان على وجه التحديد المجتمع الكويري: قضية الزواج المثلي وحادثة حمام باب البحر. في القضية الأولى، أُلقِي القبض على ثمانية أفرادٍ وحُكِم عليهم فيما بعد، بينما أُلقِي القبض على ٢٦ فردًا في الحالة الثانية، ولكن تمت تبرئتهم فيما بعد. استندت هذه الاعتقالات إلى الاشتباه في ممارسة أنشطةٍ مثلية. شهد عام ٢٠١٧ حملة قمع علم قوس قزح، حيث تم اعتقال ٧٥ فردًا. تمت تبرئة البعض، بينما تلقى البعض الآخر إدانات. بالإضافة إلى ذلك، خلال هذه الحملة، اقترح العديد من أعضاء البرلمان تشريعًا جديدًا لتجريم أفراد مجتمع الميم عين بشكلٍ فعال، تطويرًا للقوانين الحالية التي تُجرِّم ضمنيًا هذه الهويات المهمشة.[٣]

بالإضافة للاضطهاد القانوني، أطلقت الدولة المصرية أيضًا حملاتٍ مناهِضة لمجتمع الميم العين وشاركت في خطاب كراهية تجاه أفراد مجتمع الميم عين. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، أعلن المجلس الوطني للطفولة والأمومة عن خططٍ للتعاون مع وسائل الإعلام والكيانات المختلفة لبدء مبادرات «الرسالة

١ Springborg, R., 2017. The rewards of failure: persisting military rule in Egypt. British Journal of Middle Eastern Studies, 44(4), pp.478-496.

٢ E. Kaldas, Timothy. "Sisi's Disastrous Decade." The Tahrir Institute for Middle East Policy -, July 3, 2023. https://timep.org/2023/07/03/sisis-disastrous-decade/.

٣ Noralla, Nora. "Sexually Guilty: Custom Morality and the Persecution of the LGBTQ Community in Egypt." cairo52, June 7, 2023. https://cairo52.com/2023/06/01/sexually-guilty-custom-morality-and-the-persecution-of-the-lgbtq-community-in-egypt/.

الآمنة». تهدف هذه المبادرات إلى توليد رسائلٍ مقبولةٍ ثقافيًا واجتماعيًا لحماية الأطفال من التأثيرات الغربية الضارة المتصوَّرة[٤]. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٢٣، أعلن وزير العدل لوسائل الإعلام أن الأسرة تتكون حصريًا من زوجين من جنسين مختلفين، وأن أي علاقاتٍ بديلةٍ ستواجه عواقب قانونية. الأهم من ذلك، ناقش وزير العدل أيضًا موقف مصر من «قضية المثلية الجنسية» داخل الأمم المتحدة، مؤكدًا بشدةٍ أن الحكومة المصرية ترفض المثلية الجنسية[٥]. على المستوى الدولي، تشارك مصر بنشاطٍ في تحالفٍ مناهضٍ لمجتمع الميم عين داخل كلٍ من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتعمل على مكافحة الجهود المبذولة لتوسيع حماية الحقوق الإنسانية للأفراد من مجتمع الميم عين.[٦]

يمكن النظر إلى استهداف الدولة المصرية لأفراد مجتمع الميم عين على أنه محاولة لتعزيز الأخلاق المجتمعية. يتماشى هذا مع دراسة أجراها مركز Pew للأبحاث عام ٢٠١٣، والتي وجدت أن ٩٥٪ من المصريين/ات لا يقبلون/ن المثلية الجنسية.[٧] وبالتالي، أصبح مجتمع الميم عين هدفًا سهلاً لدولة السيسي في معركتها المستمرة ضد الإخوان المسلمين. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه الحملة الصليبية الأخلاقية تمتد إلى ما هو أبعد من أفراد مجتمع الميم عين لتشمل أولئك الذين يتحدون/ين الأعراف الجنسية المغايرة كذلك، مثل صانعي/ات محتوى تيك توك الليبراليين/ات والأشخاص المشاركين/ات في العمل بالجنس.

لفهم سياسات وتشريعات مصر المعارِضة لمجتمع الميم عين، من الضروري فهم انتشار اللغة الأخلاقية الغامضة في معظم القوانين والسياسات المصرية. يسمح هذا الغموض بالتفسيرات السلبية التي تؤثر بشكلٍ غير متناسبٍ على أفراد مجتمع الميم عين. غالبًا ما يتم استخدام مصطلحات مثل «السلوك غير الأخلاقي»، «انتهاك النظام العام»، «إفساد القيم الاجتماعية والأسرية»، «الفاحشة العلنية» و«التحريض على الفجور». أينما توجد مثل هذه المصطلحات الأخلاقية في الأطر القانونية والسياسية، فمن المرجح جدًا أن تفسر السلطات هذه الأحكام وتطبقها بطريقةٍ غير مواتيةٍ تجاه أفراد مجتمع الميم عين.

على سبيل المثال، يتضمن قانون المنظمات غير الحكومية رقم ٧٠ لعام ٢٠١٧ لغة «النظام العام» و«الأخلاق»، مما يمنع فعليًا منظمات الميم عين من التسجيل في مصر. وبالمثل، فإن القانون المصري رقم ٨٩ لعام ١٩٦٠ بشأن دخول الأجانب وخروجهم/ن يحتوي أيضًا على لغةٍ مماثلة، مما يتيح حظر ترحيل ودخول الأجانب من مجتمع الميم عين. علاوةً على ذلك، يتضمن قانون الخدمات المدنية ٨١ لعام ٢٠١٦ تدابير تأديبية بناءً على أسبابٍ أخلاقية، والتي يتم تفسيرها لاستهداف أفراد الميم عين على وجه التحديد.

من النادر أن تذكر القوانين أو السياسات المصرية المصطلحات المتعلقة بمجتمع الميم عين صراحة. حتى عند ذكرها، يتم استخدام مصطلح «المثلية الجنسية» كمصطلحٍ شاملٍ يشمل جميع الأفراد داخل مجتمع الميم عين. وبالتالي، فليس من الغريب أن ترفض الدولة المصرية خلال دورة المراجعة الدورية الشاملة الأخيرة في مصر عام ٢٠١٩ توصياتٍ من دولٍ أخرى بشأن الحقوق الإنسانية لأفراد الميم عين. استند رفض الدولة إلى عدم اعترافها بمصطلحات الميم عين، وهو أمر دقيق تقنيًا، لأن الدولة المصرية لا تستخدم مصطلحات الميم عين للاعتراف بالحقوق الإنسانية لأفراد الميم عين وصيانتها.

من ناحيةٍ أخرى، يلعب الدين دورًا مهمًا في جدول الأعمال الأخلاقي للدولة. إن مصر لديها أغلبية من السكان المحافظين/ات، ٩٠٪ منهم/ن مسلمين/ات و ١٠٪ مسيحيين/ات[٨]. تدعم المؤسسات الإسلامية والمسيحية، تحديدًا الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية (COC)، الحملة الصليبية الأخلاقية للدولة ضد أفراد مجتمع الميم عين. ردًا على الهجمة على حركة علم قوس قزح في عام ٢٠١٧، نظمت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية مؤتمرًا مناهضًا لمجتمع الميم عين لحماية الأجيال الشابة من الفجور المتصور واستكشاف طرق تحويل أفراد الميم عين إلى أفرادٍ مغايرين/اتٍ للجنس متجانسين/اتٍ للجندر[٩]. في عام ٢٠٢١، أجرت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية دوراتٍ تدريبيةٍ للمعالجين/ات والأخصائيين/ات الاجتماعيين/ات ركزت على تقنيات علاج التحويل. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٢٣، أعلن البابا تواضروس الثاني من الكنيسة القبطية الأرثوذكسية عن تنفيذ برامج مكافحة مجتمع الميم عين في رياض الأطفال التابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، مشيرًا إلى حماية الطفل كمبرر. كما وسعت اللجنة هذه المبادرات لتشمل مجتمع المغتربين/ات القبطي في الخارج، مما

---

٤ "بعد حملة الكويت.. مصر تعد مبادرة الإعلام الآمن للطفل لمواجهة المثلية الجنسية." العمق المغربي، June ٢٨, ٢٠٢٢. https://al3omk.com/759832.html.

٥ "وزير العدل: الأسرة تتكون من رجل وامرأة وأي شكل آخر سيحاسب عليه الخارجون على القانون." بوابة الأهرام، March ٢١, ٢٠٢٣. https://gate.ahram.org.eg/News/4183071.aspx.

٦ Younes, Rasha. "Egypt›s Denial of Sexual Orientation and Gender Identity." Human Rights Watch, March 28, 2020. https://www.hrw.org/news/2020/03/20/egypts-denial-sexual-orientation-and-gender-identity.

٧ "LGBT Rights in Egypt: Equaldex." LGBT Rights by Country & Travel Guide. Accessed June 12, 2023. https://www.equaldex.com/region/egypt.

٨ Egypt, U.S. Mission. "2022 Report on International Religious Freedom: Egypt." U.S. Embassy in Egypt, May 17, 2023. https://eg.usembassy.gov/2022-report-on-international-religious-freedom-egypt/.

٩ Kårtveit, Bård. "The Anti-Gay Agenda of Egypt's Coptic Orthodox Church." The New Arab, October 2, 2017. https://www.newarab.com/opinion/anti-gay-agenda-egypts-coptic-orthodox-church

يوضح تأثير الكنيسة عبر الوطني.[١٠]

في الوقت ذاته، كان الأزهر ينشر بنشاطٍ الخطاب المُعارِض لمجتمع الميم. في عام ٢٠٢٢، أعلن الإمام الأكبر أحمد الطيب أن الأزهر وجميع الكيانات الدينية في مصر ترفض حركة الميم عين الغربية باعتبارها أيديولوجية أجنبية وتتعاون لمواجهتها. يعكس هذا البيان التأكيدات السابقة التي تصف هويات الميم عين بأنها مؤامرة غربية تستهدف سلامة الشباب المصري[١١]. في عام ٢٠٢١، بعد يومين فقط من يوم إحياء ذكرى العابرين/ات جندريًا، أصدر الطيب بيانًا يدين ما اعتبره تكاثرًا لهويات العابرين/ات جندريًا غير الأخلاقية في مصر. وادعى أن التركيز على العبور الجندري يتعارض مع الطبيعة البشرية ويرفضه بالإجماع جميع الأديان السماوية.[١٢]
علاوة على ذلك، أطلق المواطنون/ات المصريون/ات مبادراتٍ اجتماعيةٍ استجابةً لما يرون/ين أنه تأثير متزايد للثقافة الغربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). اكتسبت هذه المبادرات زخمًا حيث واجه الأفراد الكويريون/ات قمعًا متزايدًا في السينما والأحداث الغربية. في عام ٢٠٢٢، أسست مجموعة من الشباب المصري حملةً مناهِضةً لمجتمع الميم عين تسمى «فِطْرَة» ردًا على إعلان ديزني لشمول المزيد من التمثيل للكويريين/ات في أفلامها. أوضح مؤسسو/ات الحملة أن هدفهم/ن لم يكن التحريض على العنف أو العداء تجاه مجتمع الميم عين، بل الحفاظ على هوية المجتمع المصري وسط التأثير المتزايد للثقافة الغربية. اجتذبت الحملة الكثير من المتابعين/ات داخل المنطقة قبل أن يغلقها فيسبوك.[١٣]

نتيجةً لذلك، كان هناك وفرة من القوانين، السياسات، والأحكام القضائية في مصر التي تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على أفراد مجتمع الميم عين، والتي غالبًا يتم وضعها دون أن يلاحظها أحد. تُركز معظم وثائق السياسة الحالية والملخصات القانونية حول وضع مجتمع الميم عين في مصر بشكلٍ أساسيٍ على جانبٍ واحد: التجريم. نتيجةً لذلك، فإن العوامل الحاسمة الأخرى التي تؤثر أيضًا على أفراد مجتمع الميم عين، مثل الرعاية الصحية المؤكدة للجندر، السياسات الصحية لثنائيي/ات الجنس، الاعتراف القانوني بالجندر، التمييز، سياسات فيروس نقص المناعة البشرية، والعلاج التحويلي، تحظى باهتمامٍ أقل. لذلك، يهدف هذا المنشور إلى تحليلٍ شاملٍ للقوانين، السياسات، والأحكام القضائية التي تؤثر على أفراد مجتمع الميم عين. إنه لا يقتصر على التجريم فحسب، بل يتناول أيضًا تلك الجوانب الحيوية الأخرى. يهدف المنشور إلى أن يكون بمثابة موردٍ قَيِّمٍ لصانعي السياسات، الحلفاء، نشطاء مجتمع الميم عين، ومجتمع الميم عين في مصر، مما يوفر إرشاداتٍ حول التنقل في المشهد القانوني المعقد الذي يؤثر على أفراد مجتمع الميم عين.

---

١٠ "البابا تواضروس: المثلية الجنسية ضد إرادة الله والكتاب المقدس." مصراوي.كوم, January ١٣, ٢٠٢٣.

١١ "شيخ الأزهر: نرفض المثلية الجنسية انطلاقًا من تعاليم القرآن الكريم والكتاب المقدس." الأسبوع, April ٢٨, ٢٠٢٢.
https://www.elaosboa.com/262936/.

١٢ Noralla, Nora. "Sunni Islamic Jurisprudence, Sex Reassignment Surgery and Transgender Rights." openDemocracy, December 13, 2021.
https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/sunni-islamic-jurisprudence-sex-reassignment-surgery-and-transgender-rights/.

١٣ Al Jazeera. "بعد إغلاق فيسبوك للصفحة..حملة 'فطرة' المناهضة للمثلية الجنسية تكشف ملابسات القرار (فيديو)." الأخبار | الجزيرة مباشر. Al Jazeera, July ٢١, ٢٠٢٢.

ملخص القوانين، السياسات، والأحكام القضائية التي تؤثر على الحقوق الإنسانية لمجتمع الميم عين في مصر

القوانين والسياسات			
	الجانب	المرجع القانوني/السياسي	الحالة
١	التجريم	المادة ٩ج من قانون مكافحة العمل بالجنس ١٩٦١/١٠؛ المادة ٢٥ من قانون الجرائم الإلكترونية ٢٠/١٧٥؛ المادة ٢٦٩ مكرر من قانون العقوبات	**تنفيذ على أرض الواقع:** أحكام محتملة بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات، مع أو بدون غرامة.
٢	الرعاية الصحية المؤكدة للجندر	المادة ٤٣ من مدونة أخلاقيات النقابات الطبية	**محظورة:** لا يُسمح للأطباء بتقديم رعاية صحية مؤكدة للجندر ويمكن أن يخاطروا/ن بعقوبات تأديبية وجنائية.
٣	السياسات الصحية لثنائيي/ات الجنس	السياسة العامة غير موجودة (يمكن تطبيق المادة ٤٣ من مدونة أخلاقيات النقابات الطبية على البالغين/ات)	**غير موجودة:** لا توجد سياسة موحَّدة للرعاية الصحية لثنائية الجنس.
٤	الاعتراف القانوني بالجندر	المادة ٤٦ من القانون المدني المصري	**تنفيذ على أرض الواقع:** ليس لدى السلطات المصرية سياسات صريحة للاعتراف القانوني بالجندر؛ بدلًا من ذلك، لا يوجد سوى سياسة عامة لتغيير دخول السجل المدني.
٥	الميراث للأفراد ثنائيي/ات الجنس	المادة ٤٦ من القانون رقم ٧٧ لعام ١٩٤٣	**صريحة:** توجد قواعد للأشخاص ثنائيي/ات الجنس، الذين لا تستطيع السلطات تحديد جنسهم/ن الطابع.
٦	التمييز في التعليم	توجيه وزارة التعليم رقم ١٩٤٤ لعام ٢٠٢٢	**صريحة:** حملة أنشطة مكافحة مجتمع الميم عين التي سيتم سنها في المدارس الابتدائية.
٧	التمييز في الخدمة العسكرية	قانون التجنيد العسكري المصري ١٢٧ لعام ١٩٨٠	**تنفيذ على أرض الواقع:** يمكن إعفاء أفراد الميم عين والأشخاص المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية من الخدمة العسكرية.
٨	التمييز في التوظيف	المادتين ٥٧ و٥٨ من قانون الخدمة المدنية ٨١ لعام ٢٠١٦	**تنفيذ على أرض الواقع:** يمكن إنهاء خدمة موظفي/ات الحكومة من مناصبهم/ن إذا اشتبه في كونهم/ن من مجتمع الميم عين.
٩	التمييز ضد الأجانب الكويريين/ات	القانون المصري رقم ٨٩ لعام ١٩٦٠	**تنفيذ على أرض الواقع:** يمكن لوزارة الداخلية استخدام البنود الأخلاقية لترحيل وحظر دخول المشتبه في كونهم/ن كويريين/ات.
١٠	الرقابة الفعلية على وسائل الإعلام الكويرية	قانون الجرائم الإلكترونية ٢٠١٨/١٧٥؛ قانون الاتصالات ٢٠٠٣/١٠؛ قانون العقوبات، قانون تنظيم الصحافة؛ الإعلام ٢٠١٨/١٨٠؛ إدارة الاتصال والتوجيه ووسائل التواصل الاجتماعي التابعة للمدعي العام (CGSMD)	**تنفيذ على أرض الواقع:** يمكن تقييد وسائل الإعلام والخطاب الكويريين باستخدام بنود الأخلاق والنظام العام في تلك القوانين والسياسات.
١١	الرقابة الصريحة على وسائل الإعلام الكويرية	المبادئ التوجيهية للمركز الوطني للترجمة لعام ٢٠٢٠؛ لوائح المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لعام ٢٠١٧	**صريحة:** يمكن حظر ترجمة الكتب التي تحتوي على محتوى مجتمع الميم عين؛ يُمنع التلفزيون، الصحف، ووسائل الإعلام الأخرى من استضافة أفراد الميم عين.
١٢	سياسات فيروس نقص المناعة البشرية	استراتيجية الهيئة المصرية للأدوية لعام ٢٠٢٠؛ استراتيجية العمل لوزارة الصحة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية؛ استراتيجية البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز؛ توجيه وزير الصحة رقم ١٩٨٦/٤٣٥؛ القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٥٨ بشأن إجراءات الحماية من الأمراض الوبائية	**صريحة للأشخاص المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية:** توجد عدة سياسات بشأن علاج فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه. غير أن نطاق هذه السياسات لا يزال بحاجة إلى التوسع ليشمل مجالات مثل التمييز والوعي الاجتماعي.

١٣	العلاج التحويلي	القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩؛ لا يوجد سياسة أو قانون يحظر أو يؤيد هذه الممارسة، ولكنها مقبولة على نطاق واسع من قبل المعالجين/ات النفسيين/ات	**غير موجودة:** لا تحتوي قوانين وسياسات الصحة النفسية الحالية على إشارة صريحة إلى علاج أفراد الميم عين، ولكن يمكن تطبيق السياسات المتعلقة بعلاج الأشخاص الذين يعانون/ين من اضطرابات الشخصية الشديدة. يمكن أيضًا تطبيق قوانين علاج الأمراض النفسية.
١٤	تنظيم مجتمع الميم عين وتسجيل المنظمات غير الحكومية	قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٥؛ قانون الاحتجاج رقم ١٠٧ لعام ٢٠١٣؛ قانون الطوارئ ١٦٢ لعام ١٩٥٨ لقانون المنظمات غير الحكومية ٢٠١٩/١٤٩	**تنفيذ على أرض الواقع:** تسجيل منظمات مجتمع الميم عين غير ممكن بسبب بنود الأخلاق والنظام العام. يمكن أن يصبح نشطاء مجتمع الميم عين مسؤولين/ات قانونيًا بموجب قانون مكافحة الإرهاب وقانون المنظمات غير الحكومية.

الأحكام القضائية			
١	مكان احتجاز العابرين/ات جندريًا	حكم المحكمة الإدارية بالقاهرة رقم ٧٤/١٠٣٩٩ ق بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٠؛ حكم المحكمة الإدارية المصرية العليا رقم ٦٦/٥٥٥٣٨ ق بتاريخ أكتوبر ٢٤ ٢٠٢١	**سلبية:** رفضت المحاكم الدعوى من حيث الأسس الموضوعية لأن المدعية قد تم إطلاق سراحها بالفعل من السجن وليس لها صفة قانونية لمقاضاة الدولة على أساس مكان للاحتجاز.
٢	المسؤولية الطبية والجنائية للأطباء الذين يجرون/ين عمليات جراحية مؤكدة للجندر	حكم محكمة استئناف القاهرة رقم ١٩٨٨/٣٤ لعام ١٩٨٩	**إيجابية:** وجد الحكم أن الأطباء يمكنهم/ن إجراء عمليات جراحية لتأكيد الجندر دون الخوف من الإجراءات التأديبية. (أصبح الحكم بلا صلة بسبب اعتماد سياسة جديدة في عام ٢٠٠٣).
٣	الاعتراف القانوني بالجندر	حكم محكمة الإسكندرية الإدارية رقم ٦٦/٣٨٦٧ ق. قضية المحكمة الإدارية بالقاهرة رقم ٦٨/٨٠٤١٩ ق بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٦	**سلبية:** لم توافق المحاكم على طلبات المدعية للاعتراف القانوني بالجندر.
٤	حق العابرين/ات في التعليم	الحكم رقم ٤٢/٥٤٣٢ ق، المحكمة الإدارية المصرية، ٢ يوليو ١٩٩١؛ الحكم رقم ٥٠/٤٠١٩ ق، المحكمة الإدارية المصرية، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩؛ الحكم رقم ٥٤/١٤٨٧ ق، المحكمة الإدارية المصرية، ٢٠ يونيو ٢٠٠٠؛ الحكم رقم ٤٨/٩٩٠٧ ق، المحكمة الإدارية المصرية العليا، ١٥ يونيو ٢٠٠٦	**إيجابية:** تم التوصل إلى حكم نهائي بأن الأشخاص العابرين/ات جندريًا الذين يحصلون/ن على اعتراف قانوني بالجندر يتمتعون/ن بحقوق قانونية ودستورية كاملة في جنسهم/ن القانوني المكتسب حديثًا؛ وبالتالي، فإن المدعي/ـة له/ـا حق دستوري في التعليم لا يمكن لأي كيان إنكاره أو تقييده.
٥	التمييز في التوظيف	حكم محكمة القاهرة التأديبية بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٣؛ حكم المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٣	**سلبية:** الشك في ممارسة أنشطة مثلية هو سبب كافٍ للتوقيف عن العمل في القطاع العام.
٦	التمييز ضد الأجانب الكويريين/ات	الحكم ٦٧/٨٠٨٤ ق بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤، و٦٣/١٧٤٠٦ ق بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٧، من المحاكم الإدارية في القاهرة	**سلبية:** من الصلاحيات القانونية لوزارة الداخلية منع دخول وترحيل المشتبه في كونهم/ن كويريين/ات أو حاملين/ات لفيروس نقص المناعة البشرية.
٧	الرقابة على وسائل الإعلام الكويرية	حكم محكمة الجيزة الابتدائية في يناير ٢٠١٩	**سلبية:** تم الحكم على مذيع تلفزيوني لاستضافته رجلًا مثليًا.

١. التجريم:

لا تُجرِّم القوانين المصرية صراحةً العلاقات المثلية أو التعبيرات الجندرية الكويرية. ومع ذلك، تم استخدام أحكام محددة ضد أعضاء مجتمع الميم عين، وخاصةً الأفراد المحدَّد هويتهم/ن كذكور عند الولادة والذين يعرفون/ن بمثليين/ات. تتعلق هذه القوانين في المقام الأول بالجرائم المتعلقة بالعمل بالجنس، الفجور العام، الأخلاق الإلكترونية، الآداب العامة، وانتهاك النظام العام. [١٤]

من الأحكام البارزة في هذا الصدد المادة ٩ج من قانون مكافحة العمل بالجنس ١٩٦١/١٠، التي تنص على ما يلي:

«العقاب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن ٢٥ جنيه مصري ولا تتجاوز ٣٠٠ جنيه مصري في الإدارة المصرية، ولا تقل عن ٢٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٣٠٠٠ ليرة في الإدارة السورية، أو بإحدى هاتين العقوبتين في الحالات التالية: من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة». [١٥]

التهمة المستخدمة عادة ضد الأفراد الكويريين/ات هي «اعتياد ممارسة الفجور». في القانون المصري، يتم تفسير «الفجور» على أنه يشير على وجه التحديد إلى العمل بالجنس للذكور. بدأ تطبيق هذه التهمة على الأفراد الكويريين/ات في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب المبادئ القانونية التي وضعتها محكمة النقض المصرية، والتي قامت بتبسيط الملاحقات القضائية بموجب هذه التهمة. لقد ألغت هذه المبادئ شرط التبادل المالي كعنصرٍ أساسيٍ في الجريمة، حيث نصت على أن الممارسة المعتادة والأفعال الجنسية بدون تمييز مع العديد من الأفراد هي وحدها عناصر كافية للجريمة. وبالتالي، يمكن مقاضاة أي شخصٍ يقيم علاقات جنسية عديدةٍ بدون تمييز بموجب هذه المادة. [١٦]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام عدة أحكام في قانون العقوبات ضد الأفراد الكويريين/ات في مصر، خاصةً المادة ٢٦٩ مكرر:

«كل من وجد على طريق عام أو مكان مرتاد يحرض المارة عبر إشارات أو كلمات على ارتكاب الزنا يخضع لفترة احتجاز لا تتجاوز شهرًا واحدًا». [١٧]

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٢٥ من قانون الجرائم الإلكترونية ٢٠١٨/١٧٥ على ما يلي:

«قد يُعاقَب نشر محتوى ينتهك المبادئ والقيم الأسرية التي يؤيدها المجتمع المصري بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر و/أو بغرامة تتراوح من ٥٠,٠٠٠ جنيهاً مصريًا إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصريًا». [١٨]

منذ عام ٢٠١٩، استخدمت الدولة المصرية، وتحديدًا النيابة العامة، هذا القانون على نطاقٍ واسع لتنظيم الأخلاق الإلكترونية، مستهدفةً مختلف الفئات التي تعتبرها غير أخلاقية، بما في ذلك العاملين/ات بالجنس، الفتيات اللاتي يرقصن على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، والأفراد الكويريين/ات. في الفترة الأخيرة، ركزت شرطة الآداب جهودها على المجال الإلكتروني، مما أدى إلى مقاضاة غالبية القضايا في عام ٢٠٢٠ بموجب هذا القانون جنبًا إلى جنب مع قانون مكافحة العمل بالجنس ١٩٦١/١٠ [١٩]. في عام ٢٠٢٣، بدأت المحاكم الاقتصادية في تفسير تهم الفجور جنبًا إلى جنب مع المادة ٢٥ من قانون الجرائم الإلكترونية على أنها تعني صراحةً تجريم الأفعال الجنسية المثلية.

وفقًا لتقاريرٍ من منظماتٍ محليةٍ مثل المبادرة المصرية للحريات الشخصية (EIPR)، يحدث ما معدله حوالي ٥٠ حالة اعتقال لأفراد كويريين/اتٍ سنويًا. في عام ٢٠٢٢، أبلغت EIPR عن ٤٣ حالة اعتقال لأفراد كويريين/ات [٢٠]. في بعض الحالات، سنت الحكومة حملات قمعٍ ضخمةٍ استهدفت أفراد مجتمع الميم

١٤ Noralla, Nora. “Sexually Guilty: Custom Morality and the Persecution of the LGBTQ Community in Egypt.” cairo52, June 7, 2023. https://cairo52.com/2023/06/01/sexually-guilty-custom-morality-and-the-persecution-of-the-lgbtq-community-in-egypt/.

١٥ Noralla, Nora. “A Litigation Guide on Crimes of Sex Working and Homosexuality (Prostitution and Debauchery).” cairo52, June 25, 2021. https://cairo52.com/2021/06/24/a-litigation-guide-on-crimes-of-sex-working-and-homosexuality-prostitution-and-debauchery/.

١٦ Noralla, Nora. 2021. ‘ElKarakhana: History of Sex Working in Modern Egypt between Legalization and Criminalization’. Https://Cairo52.Com/2020/11/05/Elkarakhana-Eng/ .

١٧ Noralla, Nora. 2021. ‘Sexually Guilty: Custom Morality and the Prosecution of the LGBTQ Community in Egypt’

١٨ Ibid

١٩ Hamid, D. A. The Trap: Punishing Sexual Difference in Egypt. Al Qahirah: Egyptian Initiative for Personal Rights, 2017. https://www.ecoi.net/en/file/local/2020143/the_trap-en.pdf

٢٠ ElShekh, Fathi. ”محامون: القبض على عشرات المثليين في مصر خلال ٣ أشهر.. و«جرايندر» يحذر مستخدميه من مصيدة الشرطة.“ مدى مصر, March ٢٦, ٢٠٢٣.

عين، مثل اعتقالات كوين بوت لـ ٥٢ شخصًا في عام ٢٠٠١، حملة قمع علم قوس قزح، والاعتقالات اللاحقة لـ ٧٥ شخصًا في عام ٢٠١٧.[٢١]

يقترن تنفيذ هذه القوانين بعددٍ متزايدٍ من انتهاكات الحقوق الإنسانية ضد المواطنين/ات المصريين/ات، على النحو الذي يكفله الدستور وقانون الإجراءات الجنائية. إن الطريقة السائدة التي يستخدمها تطبيق القانون للقبض على الأفراد الكويريين/ات في الأماكن الإلكترونية هي الاصطياد، حيث يقنع المخبر الأفراد المثليين/ات بالمقابلة في مواعدٍ لمجرد لإلقاء القبض عليهم/ن لاحقًا.[٢٢]

توجد تفسيرات مختلفة في الاجتهاد القضائي المصري، خاصةً في الأحكام الصادرة عن محكمة النقض، حول مشروعية الاصطياد. وعمومًا، يعتبر الاصطياد مشروعًا بموجب القانون المصري إذا كان الغرض الوحيد منه هو كشف جريمة مستمرة بالفعل، بدلًا من التحريض على ارتكاب جريمة ثم القبض على مرتكبها. إن التمييز الغامض بين كشف الجريمة والتحريض عليها يزيد من تعقيد قدرة المحامين/ات على الدفاع ضد الاصطياد في قضايا تتعلق بالأفراد الكويريين/ات.[٢٣]

ليس لدى وزارة الداخلية سياسة واضحة وموحدة فيما يتعلق بأماكن احتجاز العابرين/ات جندريًا. بشكلٍ عام، يتم وضع أولئك الذين يبدون/ين كجنسهم/ن المُكتسَب حديثًا في الحبس الانفرادي في السجون وفقًا لخانة الجنس على بطاقة هويتهم/ن. وفي الوقت نفسه، في وقتٍ مبكرٍ من عبورهم/ن إذا لم يكن جنسهم/ن الجديد واضح، يتم وضعهم/ن مع عامة السجناء وفقًا لخانة الجنس على بطاقة هويتهم/ن. في عام ٢٠٢٠، حاولت النشطات العابرات جندريًا تحدي سياسة الأمر الواقع هذه، مطالباتٍ بتخصيص أماكن احتجاز محددة للعابرين/ات. رغم ذلك، رفضت كل من المحكمة الإدارية في القاهرة والمحكمة الإدارية العليا القضية لعدم وجود أسسٍ موضوعية.[٢٤]

لمزيد من المعلومات حول الانتهاكات في القضايا الكويرية، يرجى الرجوع إلى المنشور التالي: مذنب/ة جنسيًا: الأخلاق العُرفية واضطهاد مجتمع الميم عين في مصر

لمواصلة استكشاف استراتيجيات الدفاع في القضايا الكويرية، يرجى الرجوع إلى المنشور التالي: دليل التقاضي في جرائم العمل بالجنس والمثلية الجنسية (الدعارة والفجور)

٢. الرعاية الصحية المؤكِّدة للجندر:

شهدت سياسة الرعاية الصحية المؤكدة للجندر في مصر تغييراتٍ كبيرةً أدت إلى حظرٍ كاملٍ لتقديم مثل هذه الخدمات للأفراد العابرين/ات جندريًا. يمكن تصنيف هذا التطور إلى ثلاث مراحلٍ منفصلة.[٢٥]

شهدت المرحلة الأولى، قبل عام ٢٠٠٣، ظهور سالي مرسي، وهي امرأة عابرة جندريًا حظيت قضيتها باهتمامٍ كبير من المجتمع، المؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام. واجهت سالي، طالبة الطب في جامعة الأزهر، معارضةً لعبورها، مع كياناتٍ مؤثرةٍ مثل النقابة الطبية، التي كانت آنذاك تحت سيطرة الإخوان المسلمين، معتبرةً عبورها غير إسلامي وغير ضروري من الناحية الطبية. بعد فحص سالي، خلصت كل من النقابة الطبية وجامعة الأزهر إلى أنها لم تظهر أي تشوهات جسدية وأن رغبتها في الانتقال تُعزى فقط إلى اضطراب عقلي. وبالتالي، قامت النقابة بتوبيخ المعالجين والجراحين المتورطين في قضيتها، مما أدى إلى إلغاء تراخيصهم الطبية وغراماتٍ مالية. إضافةً إلى الجدل، كان جراحو سالي مسيحيين، مما دفع البعض إلى اعتبار عبورها بمثابة اعتداءٍ مسيحي على جسد ذكرٍ مسلمٍ سليم.[٢٦]

ردًّا على ذلك، طلبت النقابة وجامعة الأزهر إشراك النيابة العامة في التحقيق في الأمر جنائيًا. تم التماس آراءٍ طبيةٍ من خبراءٍ من جامعة القاهرة وهيئة الطب الشرعي القضائية، وكلاهما قرر أن عبور سالي كان مُبرَّرًا بناءً على المعايير الطبية المعمول بها. لقد اعتبروا تشخيص سالي لاضطراب الهوية الجندرية

٢١ Noralla, Nora. “Sexually Guilty: Custom Morality and the Persecution of the LGBTQ Community in Egypt.” cairo52, June 7, 2023. https://cairo52.com/2023/06/01/sexually-guilty-custom-morality-and-the-persecution-of-the-lgbtq-community-in-egypt/.

٢٢ Egypt: Security Forces Abuse, Torture LGBT People.” Human Rights Watch, September 28, 2020” https://www.hrw.org/news/2020/10/01/egypt-security-forces-abuse-torture-lgbt-people.

٢٣ Noralla, Nora. “Sexually Guilty: Custom Morality and the Persecution of the LGBTQ Community in Egypt.” cairo52, June 7, 2023. https://cairo52.com/2023/06/01/sexually-guilty-custom-morality-and-the-persecution-of-the-lgbtq-community-in-egypt/.

٢٤ حسنين حسين. ”ملك الكاشف تطعن على قرار القضاء الإداري برفض قضية إلزام الداخلية بـ’تخصيص أماكن احتجاز للعابرين جنسيا.‘“ درب، July ٢٩، ٢٠٢٠.

٢٥ Chahine , M. 2023 “Suspended citizens: Inside the challenges with accessing legal gender recognition and gender affirming health care for trans people in Egypt“,

٢٦ Skovguard-Peterson, Jakob. 1995. ‘Sex Change in Cairo: Gender and Islamic Law’. Journal of the International Institute 2 (3.

والعلاج المكثف الذي خضعت له هم ممارسات طبية صالحة. وبالتالي، رفضت النيابة العامة الالتماس، ولم تجد أي سوء سلوكٍ طبي.[٢٧]

بعد تبرئتهم، تقدم أطباء سالي إلى محاكم القاهرة للطعن في العقوبات التأديبية التي فرضتها النقابة الطبية والمطالبة بتعويضٍ عن الأضرار التي لحقت بهم. وفي ٧ ديسمبر ١٩٨٩، **أصدرت محكمة استئناف القاهرة الحكم رقم ١٩٨٨/٣٤**، الذي ألغى قرار النقابة وأمر باستعادة تراخيص الجراحين. بالإضافة إلى ذلك، تم منح تعويضٍ عادلٍ لكل من الجراح وطبيب التخدير عن الضرر الناجم عن الإجراء التأديبي.[٢٨]

تميزت المرحلة الثانية، من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤، بقرارٍ وزاري صادرٍ عن وزارة الصحة بتعديل مدونة الأخلاق للنقابة الطبية. أنشأ هذا القرار لجنةً متخصصةً مسؤولةً عن مراجعة الطلبات المقدمة من المواطنين/ات المصريين/ات الذين يسعون/ين إلى إجراءات تغيير الجنس. تنص المادة ٤٣ من مدونة الأخلاقيات المنقحة على ما يلي:

"إن الأطباء ممنوعون منعًا باتًا من إجراء عمليات تغيير الجنس. لا يُسمح بالتصحيح الجنسي إلا بعد الحصول على موافقةٍ من لجنة المراجعة في النقابة. لن تُجرَى العمليات الجراحية إلا بعد عامَيْن من التقييم النفسي والعلاج الهرموني وبعد إجراء فحص كامل للهرمونات والخريطة الكروموسومية لمقدم الطلب".[٢٩]

تتضمن المادة مصطلحاتٍ صاغها علماء الأزهر الإسلامي ردًا على عبور سالي، بهدف التمييز بين ما يُعتبَر مسموحًا به في الإسلام وما هو غير مسموح به. تمت صياغة مصطلح "تصحيح الجنس" للإشارة إلى العلاجات الطبية التي تُعتبَر مقبولةً في السياق الإسلامي. وعلى عكس ذلك، استُخدِم مصطلح "تغيير الجنس"، للإشارة إلى العلاجات الطبية التي تُعتبَر خطيئةً.[٣٠]

وبالتالي، تحظر المادة فعليًا على الأطباء تقديم العلاج للمرضى العابرين/ات جندريًا وتسمح لهم فقط بعلاج المرضى ثنائيي/ات الجنس. تتألف اللجنة المشرفة على هذه العملية من أطباء نفسيين، خبير في علم الوراثة، أخصائي في علم الذكورة، أخصائي في الغدد الصماء، رئيس طبي، وممثل عن الأزهر أو دار الإفتاء. ومع ذلك، واجهت اللجنة تحدياتٍ عديدةً منذ البداية، حيث كانت تفتقر إلى سلطة إصدار القرارات القانونية، فعَمِل أعضاؤها طواعيةً وعقدوا اجتماعاتٍ غير منتظمة، لم يكن لديها ميزانية أو لوائح لتنظيم أنشطتها، وكانت هناك خلافات بين الممثل الإسلامي والمهنيين الطبيين.[٣١]

أعرب الأطباء داخل اللجنة عن رأيٍ مفاده أن نهج الأزهر، الذي وافق فقط على العمليات الجراحية للأفراد ثنائيي/ات الجنس وليس للأفراد العابرين/ات جندريًا، كان معيبًا. لقد دافعوا عن نهجٍ أكثر شمولًا، بحجة أن المعايير الطبية تسمح للأفراد العابرين/ات جندريًا بالخضوع لعملياتٍ جراحيةٍ بعد سنواتٍ من العلاج وتشخيص اضطراب الهوية الجندرية (GID). بُذِلت محاولات للتفاوض مع الأزهر لتعديل موقفه وتمكين مرضى اضطراب الهوية الجندرية من الحصول على موافقة اللجنة؛ ومع ذلك، رفض الأزهر تقديم أي تنازلات. على الرغم من هذا المأزق، شرع الأطباء داخل اللجنة في الموافقة على بعض حالات اضطراب الهوية الجندرية للجراحة، مما دفع ممثل الأزهر إلى الانسحاب احتجاجًا مما أدى في النهاية إلى وقف اللجنة الكامل للعمليات.[٣٢]

خلال المرحلة الثالثة، بعد عام ٢٠١٤، ظلت اللجنة غير نشطةٍ لمدة ثلاث سنواتٍ واستأنفت عملها في عام ٢٠١٧ بعد حل نزاعاتها مع الأزهر. كان الحل الذي تم التوصُّل إليه هو منح الأزهر سلطة اتخاذ القرار النهائية التمثيلية وصلاحيات النقض على جميع الطلبات، وبالتالي ضمان منح الأفراد ثنائيي/ات الجنس فقط الإذن بالخضوع للعمليات الجراحية واستبعاد الأفراد العابرين/ات جندريًا بشكلٍ فعالٍ من اختصاص اللجنة. في عام ٢٠٢٠، صرح الدكتور أسامة عبد الحي، رئيس لجنة المراجعة، لوكالة الإعلام "ABC News" أن هذا الترتيب ساري المفعول. بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، لم تتم الموافقة على أي حالاتٍ لاضطراب الهوية الجندرية، مع حصول الحالات المصنفة على أنها "احتياجات جسدية" - إشارةً حصريًا إلى حالات ثنائية الجنس – فقط على إذن.[٣٣]

٢٧ Ibid

٢٨ Noralla, Nora. 2023. 'Gender Trouble in the Land of the Nile: Transgender Identities, the Judiciary and Islam in Egypt'. Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law Online, 1–37. https://doi.org/10.1163/22112987-20230052.

٢٩ Ibid

٣٠ Noralla, Nora. 2021. 'Sunni Islamic Jurisprudence, Sex Reassignment Surgery and Transgender Rights'. https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/sunni-islamic-jurisprudence-sex-reassignment-surgery-and-transgender-rights/

٣١ Noralla, Nora. 2023. 'Gender Trouble in the Land of the Nile: Transgender Identities, the Judiciary and Islam in Egypt'. Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law Online, 1–37. https://doi.org/10.1163/22112987-20230052.

٣٢ Ibid

٣٣ Michel, Maggie, and Mariam Fam. "In Egypt, Transgender Activist Fights Battle on Many Fronts." ABC News. ABC News Network, March 27, 2020.

باختصار، تحظر مصر رسميًا الرعاية الصحية المؤكدة للجندر، وأي أطباء يقدمون/ن مثل هذه الرعاية دون موافقة لجنة النقابة الطبية يواجهون/ن عواقب جنائية وتأديبية. ومن الأمثلة على ذلك إغلاق وزارة الصحة مستشفى في صعيد مصر في عام ٢٠١٠، ثم خضع الأطباء المعنيون/ات لاحقًا لتحقيقاتٍ جنائيةٍ بسبب توفير رعاية صحية مؤكدة للجندر لامرأةٍ عابرةٍ جندريًا.

وخلافًا لذلك، يُحظَر على الأشخاص العابرين/ات جندريًا الحصول على خدمات الرعاية الصحية المؤكدة للجندر من خلال المؤسسات الطبية الخاصة والعامة. وقد أدى ذلك إلى انتشار سوقٍ طبيٍ مخفيٍ يتَّسِم بضعف تدريب الأطباء، عدم تجهيز المرافق الطبية بشكلٍ كافٍ، والأسعار الباهظة. نتيجةً لذلك، يُجبر الأفراد العابرين/ات جندريًا على تعريض سلامتهم/ن وحتى حياتهم/ن للخطر من خلال الخضوع لعملياتٍ جراحيةٍ في هذه الأماكن[٣٤]. في عام ٢٠٢١، توفي رجل عابر يبلغ من العمر ٢٦ عامًا اسمه عز بشكلٍ مأساويٍ بسبب مضاعفات جراحةٍ مؤكدةٍ للجندر غير ناجحةٍ أُجرِيت في إحدى هذه العيادات في القاهرة. نظرًا لأن إجراء مثل هذه الإجراءات دون موافقة لجنة النقابة الطبية غير قانوني، فإن السعي لتحقيق العدالة في هذه الحالات يصبح أمرًا صعبًا، حيث لا يحتفظ الأطباء بسجلاتٍ طبيةٍ لمثل هذه العلاجات. بدون مسار موَثَّق، يصبح اتِّباع الإجراءات القانونية للحصول على تعويضاتٍ عمليةً شاقة.[٣٥]

في الوقت الحالي، تخوض القاهرة ٥٢ دعوى قضائيةً استراتيجيةً للدفاع عن الحق في الصحة للأفراد العابرين/ات جندريًا، باستخدام كلٍ من لجنة النقابة الطبية ووزارة الصحة لمعالجة فشل بلدهم في تقديم خدمات الرعاية الصحية المؤكدة للجندر للمرضى العابرين/ات جندريًا.

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول سياسة الرعاية الصحية المؤكدة للجندر في مصر، يرجى الرجوع إلى المنشور التالي: مشاكل جندرية في أرض النيل: هويات العابرين/ات جندريًا، القضاء، والإسلام في مصر

لمعرفة المزيد حول جهود الدعوى القضائية الاستراتيجية للقاهرة ٥٢، يرجى زيارة الصفحة التالية: تنبيه لدعوى قضائية استراتيجية: حق العابرين/ات جندريًا في الصحة

٣. سياسة الصحة لثنائية الجنس (الانترسكس):

هناك نقص في السياسة الصحية الشاملة للأفراد ثنائيي/ات الجنس في مصر. إن مصر مجتمع محافظ يلتزم بنظامٍ طرفي الجندر، ويُتوقَّع أن يتوافق الأفراد ثنائيو/ات الجنس مع الطرف الأنثوي أو الذكوري. تُعتبر ثنائية الجنس إعاقة خلقية تحتاج إلى العلاج عند الولادة، على الرغم من أن الطاقم الطبي غالبًا ما يفتقر إلى الموارد اللازمة، التدريب، والتعليم للعناية بالأفراد ثنائيي/ات الجنس بشكلٍ فعال. إن الاختبارات الطبية الأساسية، مثل الرسم الكروموسومي وفحص الأعضاء التناسلية، والتي تعتبر ضروريةً لتحديدٍ دقيقٍ للجنس الثنائي للرضيع، ليست متاحةً بسهولةٍ بسبب الموارد المحدودة في المستشفيات المصرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطاقم الطبي غير مجهزٍ لاتخاذ قراراتٍ دقيقةٍ في حالات ثنائية الجنس بسبب نقص التدريب والتعليم المناسبين. علاوةً على ذلك، لا تزال الولادات داخل المنزل شائعة في مصر[٣٦].

وبالتالي، فإن القرارات المتعلقة بالرُضَّع ثنائيي/ات الجنس تستند في المقام الأول إلى الفحص الخارجي لأعضائهم/ن التناسلية دون إجراء المزيد من الاختبارات الداخلية. ثم يتم إبلاغ التشخيص إلى الوالدين، الذين يمكنهم المشاركة في عملية اتخاذ القرار مع الأطباء. بالنظر إلى الطبيعة الأبوية والمتحيزة جنسيًا للمجتمع المصري، حيث غالبًا ما يتم إعطاء الأفضلية للذكور، قد يميل الآباء نحو تعيين جنس ذكرٍ، حتى لو كانت الأعضاء الداخلية للرضيع تشير إلى تكوينٍ يغلب عليه طابع الأنثى. قد يؤدي ذلك إلى الحاجة إلى جراحةٍ تصحيحيةٍ أثناء سن البلوغ إذا تم تحديد الجنس المحدد عند الولادة بشكلٍ غير صحيحٍ، وهو وضع يمكن أن يحدث دون فحوصٍ طبيةٍ كافية.[٣٧]

علاوةً على ذلك، فإن التشخيص المبكر لحالات ثنائية الجنس غير شائعٍ في مصر بسبب محدودية الموارد ونقص مقدمي/ات الرعاية الصحية في المعرفة

٣٤ "Noralla, Nora. 2023. ""Chromosome Trap": Anti-Trans Narratives and Policy in Egypt," https://timep.org/2023/06/29/chromosome-trap-anti-trans-narratives-and-policy-in-egypt/.

٣٥ Noralla, Nora. "A Discriminatory System Killed a Transgender Man in Egypt." Human Rights Watch, November 10, 2021. https://www.hrw.org/news/2021/11/10/discriminatory-system-killed-transgender-man-egypt.

٣٦ Mazen IA. Clinical Management of Gender in Egypt: Intersexuality and Transsexualism. Arch Sex Behav. 2017 Feb;46(2):369-372. doi: 10.1007/s10508-016-0842-z. Epub 2016 Sep 20. PMID: 27649696.

٣٧ Dessouky, N.M., 2001. Gender assignment for children with intersex problems: An Egyptian perspective. Egyptian Journal of Surgery, 20(2), pp.499-515.

https://abcnews.go.com/International/wireStory/egypt-transgender-activist-fights-battle-fronts-69829327.

والتدريب على قضايا ثنائية الجنس. نتيجةً لذلك، يتم تشخيص أكثر من ٩٠٪ من حالات ثنائية الجنس الموثَّقة في مصر أثناء البلوغ أو الرشد، مما يجعل التدخلات الجراحية أكثر حساسيةً ثقافيًا واجتماعيًا. غالبًا ما يُنظَر إلى هذه التدخلات على أنها مشابِهة لعبور العابرين/ات جندريًا، حيث يفتقر العامة إلى الوعي بالفروق بين الأفراد ثنائيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا، فتُعامَل تجاربهم/ن بالمِثل. وبالتالي، فإن الخضوع لعمليةٍ جراحيةٍ يصبح خيارًا غير مفضَّل، خاصةً إذا لم يقدم أي فوائد صحية. قد يختار بعض الأفراد ثنائيي/ات الجنس الاستمرار في العيش كذكرٍ أو أنثى مع الاحتفاظ بسماتهم/ن ثنائية الجنس.[٣٨]

بالنسبة لأولئك الذين يخضعون/ن لعمليةٍ جراحية، تفتقر مصر إلى خططٍ علاجيةٍ شاملة. هناك غياب ملحوظ للأطباء النفسيين/ات المتخصصين/ات لتقديم الرعاية قبل وبعد الجراحة للأفراد ثنائيي/ات الجنس وعائلاتهم/ن.

في السنوات الأخيرة، دعا بعض الأطباء إلى إيقاف جراحات الرُّضَّع. كما ذكرنا سابقًا، غالبًا ما تكون هذه القرارات تعسفية ويمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى جراحةٍ تصحيحيةٍ إذا تم تحديد الجنس المحدد بشكلٍ غير صحيح. ونتيجةً لذلك، يعتقد بعض الأطباء أنه من الأفضل الانتظار حتى تظهر الخصائص الجنسية النهائية للأفراد ثنائيي/ات الجنس أو حتى تُخصِّص الدولة المصرية المزيد من الموارد لمعالجة هذه القضية.[٣٩]

٤. الاعتراف القانوني بالجندر للأشخاص العابرين/ات جندريًا:

كما أن هناك فجوة كبيرة في التشريعات والسياسات المتعلقة بالاعتراف القانوني بالجندر للأشخاص العابرين/ات جندريًا في مصر، حيث تنص المادة ٤٦ من القانون المدني المصري على أن للمواطنين/ات الحق في طلب إدخال تغييراتٍ على معلوماتهم/ن في السجل المدني من خلال لجانٍ مُنشأةٍ في هيئة السجل المدني في جميع أنحاء البلاد. في حين أن المادة نفسها لا تذكر صراحةً الأفراد العابرين/ات جندريًا، فقد تم استخدامها كأساسٍ قانوني لطلبات الاعتراف القانوني بالجندر، بما في ذلك أولئك ثنائيي/ات الجنس. إن العملية للأشخاص ثنائيي/ات الجنس واضحة ومباشرة؛ بعد خضوعهم/ن للعمليات الجراحية، يمكنهم/ن تقديم المستندات الطبية إلى لجنة هيئة السجل المدني وتلقي تغييراتٍ في الاسم ومؤشرات الجنس. ومع ذلك، نظرًا لعدم وجود ذكرٍ صريحٍ للأفراد العابرين/ات جندريًا، يمكن أن يكون تطبيق هذه المادة في حالاتهم/ن تعسفيًا، مما يؤدي إلى اختلافٍ في المُتَطلبات، أوقات تنفيذ، والنتائج[٤٠].

للتقدم بطلبٍ للحصول على اعترافٍ قانوني بالجندر، يجب على الأفراد العابرين/ات جندريًا تقديم تقاريرٍ طبيةٍ تؤكد تشخيص اضطراب الهوية الجندرية وأدلةً على الخضوع لعملياتٍ جراحيةٍ مؤكدة للجِندر. في بعض الحالات، قد يطلب مسؤولو هيئة السجل المدني أيضًا التحقق من جراحة الشخص العابر/ة جندريًا من هيئة الطب الشرعي القضائية. ثم تصدر هيئة الطب الشرعي القضائية تقريرًا نهائيًا عن تحديد الجنس، والذي قد يُؤكِّد الجنس المُكتسَب حديثًا للشخص العابر/ة جندريًا أو يعلن أن النتائج غير حاسمة.[٤١]

إذا لم يكن مسؤولو هيئة السجل المدني وهيئة الطب الشرعي مقتنعين بعبور الشخص العابر/ة جندريًا، فلديهم سلطة رفض القضية. في مثل هذه الحالات، ليس أمام الشخص العابر/ة جندريًا خيار سوى تقديم التماسٍ إلى نظام المحاكم الإدارية في البلاد. ولهذه المحاكم تاريخ في رفض طلبات الاعتراف القانوني بنوع الجنس على أسسٍ مختلفة، وخاصةً الشريعة الإسلامية.

في القضية رقم ٦٦/٣٨٦٧ ق بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٣، تلقت المحكمة الإدارية في الإسكندرية التماسًا من امرأة عابرة قد تم رفض طلبها بعد أن رفضت هيئة الطب الشرعي إصدار شهادةٍ لتحديد نوع الجنس. جادلت هيئة الطب الشرعي بأنه على الرغم من أن المدعية أظهرت خصائص هرمونية وجسدية للإناث، فقد تم الحصول عليها بشكلٍ مصطنع، وأن المدعية كانت ذكرًا بيولوجيًا بناءً على الرسم الكروموسومي. ونتيجةً لذلك، رفضت هيئة الطب الشرعي إصدار شهادةٍ لتحديد نوع الجنس تُقِر فيها أن المدعية أنثى. أيدت المحكمة قرار هيئة الطب الشرعي، وحكمت بأن هذه مسألة طبية فقط تقع ضمن اختصاص هيئة الطب الشرعي.

---

٣٨ Noralla, Nora. "Policies of Erasure: How the Mena's Region Intersex People Are Made Invisible." The Tahrir Institute for Middle East Policy, April 20, 2023.
https://timep.org/2023/04/20/policies-of-erasure-how-the-menas-region-intersex-people-are-made-invisible/.

٣٩ Ibid

٤٠ Chahine , M. 2023 "Suspended citizens: Inside the challenges with accessing legal gender recognition and gender affirming health care for trans people in Egypt",
https://cairo52.com/2023/01/27/suspended-citizens-inside-the-challenges-with-accessing-legal-gender-recognition-and-gender-affirming-health-care-for-trans-people-in-egypt/.

٤١ Ibid

في القضية رقم ٦٨/٨٠٤١٩ ق بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٦، رفضت المحكمة الإدارية في القاهرة طلب رجلٍ عابرٍ للاعتراف القانوني بنوع الجنس. رفضت هيئة السجل المدني طلب المدعي بسبب تقرير هيئة الطب الشرعي، الذي خلص إلى أن الرسم الكروموسومي الخاص به كان متسقًا مع ذلك الخاص بالأنثى البيولوجية على الرغم من خصائصه الجسدية والهرمونية. استندت المحكمة في قرارها إلى هذا التقرير، الذي أشار إلى أن المدعي قد خضع لعلاج «تغيير الجنس» بدلًا من «تصحيح الجنس»، مخالفًا بذلك الشريعة الإسلامية، التي لا تسمح إلا بتصحيح الجنس.[٤٢]

كما تناولت المحكمة حقيقة أن المدعي قد تلقى موافقةً على العمليات الجراحية من لجنة التصحيح الجنسي التابعة للنقابة الطبية، مشيرةً إلى أن اللجنة تفتقر إلى السلطة القانونية لاتخاذ مثل هذه القرارات. وبدلًا من ذلك، تقع مسؤولية اتخاذ هذه القرارات على عاتق السلطة التنفيذية (وزارة الصحة) أو السلطة التشريعية (البرلمان). وحثت المحكمة البرلمان على سن تشريعٍ جديدٍ لتنظيم هذه المسألة، حماية المجتمع من الفجور، ومواءمة القوانين مع مبادئ الشريعة.
وبالتالي، اعتبارًا من عام ٢٠٢٣، لا يزال بإمكان الأفراد العابرين/ات جندريًا التقدم تقنيًا للحصول على الاعتراف القانوني بالجنس من خلال هيئة السجل المدني والأمل في عمليةٍ مُبسَّطة. ولكن، إذا لم يكن الأمر كذلك، فقد ثبت أن نظام المحاكم الإدارية غير مواتٍ للأفراد العابرين/ات جندريًا الذين يسعون/ين إلى الاعتراف القانوني بالجندر.[٤٣]

٥. الميراث للأشخاص ثنائيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا:

تستند قوانين وأعراف الميراث المصرية إلى الشريعة الإسلامية. درس الفقهاء الإسلاميون على نطاقٍ واسعٍ مسألة الميراث للأفراد ثنائيي/ات الجنس، وخاصةً أولئك الذين يُعتبرون/ن غير منتمين/ات لواحدٍ من الطرفَيْن. من وجهة نظرٍ قانونيةٍ إسلامية، هناك نوعان من الأفراد ثنائيي/ات الجنس: خنثى مشكل وغير مشكل. وفقًا للحقوقيين الإسلاميين، يشير خنثى إلى الأفراد ثنائيي/ات الجنس الذين يولدون/ن بخصائص جنسية أساسية من جنسٍ واحد، ولكنهم/ن يمتلكون/ن سماتٍ إضافيةً من الجنس الآخر. وفقًا للشريعة الإسلامية، يرث الأفراد الخنثى على أساس خصائصهم/ن الجنسية السائدة، سواءً الذكور أو الإناث.[٤٤]

من ناحيةٍ أخرى، فإن الأفراد الخنثى المشكل هم أفراد ثنائيو/ات الجنس يُظهِرون/ن خصائص جنسية لكلٍ من الذكور والإناث، مما يجعل من الصعب تصنيفهم/ن داخل النظام الثنائي. ونتيجةً لذلك، فإن لهم/ن حكمهم/ن الخاص في الشريعة الإسلامية، والذي تم تكريسه في قانون الميراث المصري رقم ٧٧ لعام ١٩٤٣. تعترف المادة ٤٦ صراحةً بالأفراد الخنثى المشكل وتُعرِّفهم/ن على أنهم/ن «أولئك الذين لا يُعرف عنهم أنهم أنثى أو ذكر». ووفقًا لهذا القانون، يرث أفراد خنثى مشكل أقل من نظرائهم/ن الثنائيين/ات.[٤٥]

يجدر بالذكر أن تطبيق هذا القانون غير ذي صلةٍ في الوقت الحالي، لأن التطورات في النظم الطبية والقانونية في مصر لا تسمح باستمرار وجود الأفراد ثنائيي/ات الجنس. تهدف هذه التطورات إلى مواءمة الأفراد ثنائيي/ات الجنس مع النظام الثنائي. ومع ذلك، فإن المادة ٤٦ تُمثِّل حالةً مثيرةً للاهتمام ونادرةً حيث تعترف الدولة المصرية بجنسٍ ثالث، متميزٍ عن ثنائي الإناث والذكور.

فيما يتعلق بالأفراد العابرين/ات جندريًا، لا توجد قوانين صريحة تحكم ميراثهم/ن. ومع ذلك، فقد طوَّر معظم الخبراء القانونيين الإسلاميين والمصريين نظريةً تشير إلى أن الأفراد العابرين/ات جندريًا يجب أن يرثوا/ن بناءً على «جنسهم/ن الأصلي» بدلًا من «جنسهم/ن المكتسب». بعبارةٍ أخرى، ترث المرأة العابرة كذكر، بينما يرث الرجل العابر كأنثى. ينبع هذا المنظور من الاعتقاد بأن تغيير الجنس الذي خضع له الأفراد العابرين/ات جندريًا ليس طبيعيًا، بل هو نتيجة لوسائل مصطنعة. نظرًا لأن خصائصهم/ن الجنسية الأصلية، مثل الكروموسومات، لا تتغير، فيجب السماح لهم/ن بالوراثة وفقًا لخلق الله لهم/ن[٤٦].

---

٤٢ Ali Dabash, Ahmed. 2023. 'The Egyptian Constitution and Transgender Rights: Judicial Interpretation of Islamic Norms'. Journal of Law and Emerging Technologies 3 (1): 33–58. https://doi.org/10.54873/jolets.v3i1.108.

٤٣ Noralla, Nora. 2023. 'Gender Trouble in the Land of the Nile: Transgender Identities, the Judiciary and Islam in Egypt'. Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law Online, 1–37. https://doi.org/10.1163/22112987-20230052.

٤٤ شحاتة, محمد ممدوح and محمد ممدوح. ٢٠١٨. 'أثر القرينة الطبية في إثبات الإرث في الفقه الإسلامي'. مجلة الدراسات العربية ٣٧ (١٠): ٥٦٥٥–٨٠.

٤٥ "قانون الميراث المصري رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣." Al Yassir Office, September ٢٩, ٢٠٢١.

٤٦ رضوان. "ميراث الخنثى والمتحولين جنسيا بين الشريعة والقانون.. العلماء قسموا ..." برلماني, September ٢٨, ٢٠٢٢.

٦. التمييز على أساس الهوية الجندرية والميول الجنسية:

لا تتناول القوانين المصرية التمييز على أساس الهوية الجندرية والميول الجنسية. تستخدم معظم الكيانات الحكومية سياساتٍ فعليةً يمكن أن تؤدي إلى التمييز ضد أفراد مجتمع الميم عين.

في أغسطس ٢٠٢٢، أصدرت وزارة التعليم المصرية توجيهًا واسع النطاق، رقم ١٩٤٤، دعا المدارس إلى اتخاذ تدابير حاسمة لمواجهة الانتشار المتصوَّر للمثلية الجنسية، كما هو مُوضَّح في وسائل الإعلام الغربية. ولتحقيق هذا الهدف، عُهد إلى المدارس بمهمة تنفيذ حملاتٍ ضد مجتمع الميم عين تستهدف صراحةً طلاب المدارس الابتدائية. سيتمحور التركيز الرئيسي لهذه الحملات حول تنمية السلوك الاجتماعي المناسب ونشر وجهات نظر الأديان الإبراهيمية بشأن المثلية الجنسية. ستشمل الحملة متعددة الأوجه مناقشاتٍ عامة، منشوراتٍ علمية، وبرامج توعيةٍ موجهةٍ يتم إجراؤها بالتعاون مع كياناتٍ مختلفة، كل ذلك بهدف حماية الطلاب الشباب القابلين/ات للتأثر من التأثر بروايات وسائل الإعلام الغربية التي تقوم بتطبيع المثلية الجنسية.[٤٧]

تنص قوانين التجنيد العسكري المصري على إعفاءاتٍ للأفراد من مجتمع الميم عين على أساس هويتهم/ن. في حين يمكن اعتبار هذا تمييزًا قانونيًا، إلا أنه يمكن اعتباره أيضًا فائدةً محتملة، بالنظر إلى التحديات التي يواجهها أولئك الذين تم تحديد هويتهم بالذكور عند الولادة في الوفاء بالتزامهم بالخدمة العسكرية في مصر. عند إتاحة الخيار، قد يختار العديد من الأفراد تجنبه.

ووفقًا للقانون العسكري، يمكن منح الإعفاءات لأسباب طبية مختلفة. يمكن إعفاء أفراد مجتمع الميم عين بناءً على معايير المرض النفسي، حيث يصنف القانون العسكري «العبور الجندري» و«المثلية الجنسية» على أنها اضطرابات شخصية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن منح إعفاءات للأفراد المصابين بأمراض وبائية، مما يسمح للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بالاستفادة من هذا الحكم.[٤٨]

للحصول على إعفاءٍ للأفراد من مجتمع الميم العين المُحدَّدة هويتهم/ن كذكورٍ عند الولادة والذين ليس لديهم/ن فيروس نقص المناعة البشرية، يجب عليهم/ن تقديم دليلٍ على خضوعهم/ن للعلاج النفسي لحالتهم/ن أو الموافقة على الفحص من قبل اللجنة الطبية العسكرية العليا. تُحدِّد هذه اللجنة ما إذا كان الفرد يعاني حقًا من الاضطراب الذي يَدَّعي أنه يعاني منه. يجدر بالذكر أن الجيش المصري لا يكشف عن هذه المعلومات لأفراد أسرته/ـا. لا تنص شهادات الإعفاء على إعفاء الفرد بسبب هويته/ـا كفردٍ من مجتمع الميم عين؛ فهي تشير فقط إلى أسبابٍ طبية. علاوةً على ذلك، لا ترتبط أي عواقب قانونية بإجراء تقييمٍ من قبل اللجان الطبية العسكرية.[٤٩]
وقد نظرت المحاكم المصرية في قضايا تحتوي على هذا النوع من التمييز في حالاتٍ متعددة.

حق العابرين/ات جندريًا في التعليم: إحدى الحالات البارزة هي حالة سالي مرسي، التي طُرِدت من جامعة الأزهر على الرغم من تغيير جندرها قانونيًا إلى أنثى. رفضت الجامعة الاعتراف بها كامرأة، مدعيةً أن أفعالها كانت غير أخلاقية وتتعارض مع القيم الإسلامية للمؤسسة. شرعت سالي في معركةٍ قانونيةٍ مطولةٍ ضد جامعة الأزهر استمرت ١٨ عامًا وشملت أربعة أحكامٍ قضائيةٍ من المحاكم الإدارية:

- **الحكم رقم ٤٢/٥٤٣٢ ق، المحكمة الإدارية المصرية، ٢ يوليو ١٩٩١.**
- **الحكم رقم ٥٠/٤٠١٩ ق، المحكمة الإدارية المصرية، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩.**
- **الحكم رقم ٥٤/١٤٨٧ ق، المحكمة الإدارية المصرية، ٢٠ يونيو ٢٠٠٠.**
- **الحكم رقم ٤٨/٩٩٠٧ ق، المحكمة الإدارية المصرية العليا، ١٥ يونيو ٢٠٠٦.**

أخيرًا، أصدرت المحكمة الإدارية العليا، وهي أعلى محكمةٍ في نظام المحاكم الإدارية، حكمًا بارزًا في عام ٢٠٠٦ ينص على أن جامعة الأزهر قد انتهكت حق سالي الدستوري في التعليم. وأكدت المحكمة أن الحق في التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان لجميع المواطنين المصريين ولا يمكن لأي كيانٍ منعه أو تقييده لأي سببٍ من الأسباب. علاوةً على ذلك، أقرَّت المحكمة بوضع سالي القانوني كامرأةٍ وأكدت أنه يجب معاملتها على هذا النحو في جميع الجوانب القانونية والاجتماعية. لذلك، اعتُبِر تمييز جامعة الأزهر ضدها انتهاكًا لبنود مكافحة التمييز في الدستور المصري. ونتيجةً لذلك، أمرت المحكمة

---

٤٧ Noralla, Nora. "Anti-LGBTQ+ Extremism Isn't Limited to Just the United States. Here's How to Beat Them Worldwide." LGBTQ Nation, March 10, 2023.
https://www.lgbtqnation.com/2023/03/anti-lgbtq-extremism-isnt-limited-to-just-the-united-states-heres-how-to-beat-them-worldwide/

٤٨ Noralla, Nora. "Queer Not in the Army." Cairo 52 Legal Research Institute, August 16, 2022.
https://cairo52.com/2022/08/16/queer-not-in-the-army/

٤٩ Ibid

الجامعة بإعادة قبول سالي بهويتها الأنثوية الجديدة. ومع ذلك، على الرغم من هذا الحكم الهام، استمرت جامعة الأزهر في تجاهل الأحكام الإلزامية قانونيًا، ولم تسمح لسالي باستئناف دراستها، مما يسلط الضوء على مكانتها كمؤسسةٍ مؤثرةٍ داخل مصر[٥٠].

التمييز على أساس الميول الجنسية في التوظيف: حدثت حالة أخرى من التمييز على أساس الميول الجنسية في يونيو ٢٠٢٣ عندما أصدرت محكمة تأديبية في القاهرة، وهي جزء من مجلس الدولة المصري، حكمًا بإنهاء توظيف فردٍ يعمل في الإذاعة الوطنية، ماسبيرو، بناءً على ادعاءات المثلية الجنسية. واستندت المحكمة إلى المادتين ٥٧ و٥٨ من قانون الخدمة المدنية، اللتين تنصان على أن أي موظفٍ يقوم بأفعالٍ تُخِل بكرامة وظيفته سيواجه إجراءاتٍ تأديبية.[٥١]

اتهمت زوجته السابقة الموظف بالمثلية الجنسية في عام ٢٠٢١. أعطت الزوجة السابقة السلطات شريط فيديو يُظهِر الموظف وهو يمارس أنشطةً جنسيةً فردية، واعتبرته المحكمة دليلًا على مثليته الجنسية المزعومة. وعلى الرغم من عدم وجود شريكٍ في الفيديو، سمحت المحكمة بتحيزها للتأثير على حكمهم، معربةً عن اشمئزازها من الأفعال التي تم تصويرها، بما في ذلك قيام الموظف بممارسة الجنس الفموي على زجاجة فارغة و إدخالها في فتحة الشرج. وخلصت المحكمة إلى أن شريط الفيديو يُشكِّل أدلةً كافيةً لتبرير إنهاء عمل الموظف. تم تأكيد هذا الحكم لاحقًا في يوليو ٢٠٢٣ من قِبَل المحكمة الإدارية العليا، التي خلصت أيضًا إلى أن الموظف قام بأنشطةٍ مثليةٍ ومدعومةٍ بالأدلة (في إشارةٍ إلى الفيديو)[٥٢]. تُثبِت هذه القضية أن مجرد الاتهام بالمثلية الجنسية يمكن أن يكون سببًا للإنهاء من العمل الحكومي، حتى بدون دليلٍ ملموسٍ على الانخراط في علاقاتٍ مثلية.

الهجرة للأجانب الكويريين/ات: يتضمن القانون المصري رقم ٨٩ لعام ١٩٦٠ بشأن دخول الأجانب وخروجهم/ن، المُعدَّل في عام ٢٠٠٥، أحكامًا تتعلق بالأخلاق والنظام العام. تُفسَّر هذه الأحكام على نحوٍ يمنح وزارة الداخلية سلطة ترحيل وحظر دخول الأفراد الذين يُعرَّفون/ن بكويريين/ات كوسيلةٍ لحماية الأخلاق، القيم، والنظام العام. وقد تم تعزيز هذا التفسير بحُكمَيْن صادرَيْن عن المحاكم الإدارية في القاهرة: ٦٧/٨٠٨٤ ق في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤، و٦٣/١٧٤٠٦ ق في ٢٥ مارس ٢٠١٧.[٥٣]

يؤكِّد كِلَا الحُكمَيْن أن مجرد الاشتباه في كويرية الهوية يُعتبَر دليلًا كافيًا لوزارة الداخلية للاحتجاج بالبنود المتعلِّقة بالأخلاق العامة والنظام العام، مما يبرر ترحيل الأفراد أو منعهم/ن من الدخول. في الحالة الأولى، تمت تبرئة المدعي بالفعل من التهم المتعلقة بـ «الفجور». ومع ذلك، رأت وزارة الداخلية والمحكمة أن مجرد وجود تهمٍ هو مبرر للترحيل. وفي الحالة الثانية، تم ترحيل المدعي ومنعه من العودة بناءً على اتهامٍ بنشر فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان المحليين. وعلى الرغم من أن المدعي قد قدم تقارير طبيةً تثبت نتائجه السلبية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد أيدت المحكمة تصرفات وزارة الداخلية باعتبارها تصرفاتٍ سليمةً من الناحية القانونية، ورفضت إلغاء حظر الدخول المفروض على المدعي.[٥٤]

٧. الرقابة على المحتوى الكويري وحرية التعبير:

بشكلٍ عام، تتمتع مصر بسجلٍ سلبي حافلٍ فيما يتعلق بحرية التعبير. لذلك، ليس من الغريب أن يكون هذا الحق مُقيَّدًا بشدةٍ لأفراد مجتمع الميم عين في البلاد. تحتوي القوانين المصرية، خاصةً قانون الجرائم الإلكترونية ٢٠١٨/١٧٥، قانون الاتصالات ٢٠٠٣/١٠، قانون العقوبات، وقانون تنظيم الصحافة والإعلام ٢٠١٨/١٨٠، على أحكامٍ تُقيِّد الخطاب على أساس الأخلاق والنظام العام. في عام ٢٠١٩، أنشأ المدعي العام إدارة الاتصالات، التوجيه، ووسائل التواصل الاجتماعي (CGSMD)، التي تعمل تحت إشراف النيابة العامة. منذ ذلك الحين، قامت وحدة المراقبة والتحليل (MAU) التابعة لهذا القسم الذي تم تشكيله حديثًا رفع العديد من الدعاوى القضائية ضد مستخدمي/ات مواقع الشبكات الاجتماعية. نتيجةً لذلك، قامت النيابة العامة رسميًا بمراقبة مستخدمي/ات الإنترنت لحماية الأمن القومي، الأمن الاجتماعي القومي، وقيم الأسرة المصرية.[٥٥]

---

٥٠ Noralla, Nora. 2023. 'Gender Trouble in the Land of the Nile: Transgender Identities, the Judiciary and Islam in Egypt'. Yearbook of Islamic and Middle Eastern Law Online, 1–37. https://doi.org/10.1163/22112987-20230052.

٥١ "حكم قضائي بعزل موظف في التلفزيون لاتهامه بـ«المثلية الجنسية»." المنصة، June 1, 2023. https://manassa.news/node/11470.

٥٢ عادل. "حكم نهائي بعزل موظف بماسبيرو لاتهامه بالمثلية الجنسية." المنصة. Accessed January 15, 2024. https://manassa.news/node/12102.

٥٣ Noralla, Nora. "Your Kind Is Not Welcome Here." cairo52, November 27, 2023. https://cairo52.com/2023/11/27/your-kind-is-not-welcome-here/.

٥٤ Ibid

٥٥ Public Prosecution And Digital Transformation: An Introduction To Mass Surveillance Of The Internet - Association Of Freedom Of Thought And Expression». 2021. Association Of Freedom Of Thought And Expression. https://afteegypt.org/en/research-en/policy-papers-en/2021/08/08/24363-afteegypt.html.

يُعتبَر المحتوى الإعلامي المتعلِّق بأفراد مجتمع الميم عين انتهاكًا للأخلاق الاجتماعية، القيم، والنظام العام. لذلك، إذا لم يصوِّر هذا المحتوى هويات مجتمع الميم عين بشكلٍ سلبي، فيتم تقييده. تشمل السياسات المحدَّدة المتعلِّقة بقضايا مجتمع الميم عين **لوائح المجلس الأعلى لتنظيم وسائل الإعلام (SCMR) بشأن استضافة المثليين/ات في وسائل الإعلام العامة.** تحظر هذه اللوائح أيضًا الترويج للكلام، المحتوى، والشعارات المثلية. إن الهدف المذكور لهذه اللوائح هو حماية المجتمع من الفجور المتصوَّر[٥٦]. في عام ٢٠١٩، تمت إدانة مُمثلٍ تلفزيوني بالترويج للفجور بعد استضافته لفردٍ من مجتمع الميم عين. على الرغم من عدم الترويج لهويات الميم عين، حيث كان المذيع يعارضها بشكل طبيعي، إلا أن المحكمة لا تزال تجد الممثل مذنبًا. [٥٧]

من الملاحظات المثيرة للاهتمام أن اللوائح والقوانين تُفرِّق بين ما تشير إليه بالأفراد المثليين/ات جنسيًا والعابرين/ات جندريًا. رغم تطبيق السياسة لاستبعاد الأفراد المثليين/ات من المنصات العامة، حظيت قضايا العابرين/ات جندريًا بتغطيةٍ واسعةٍ في وسائل الإعلام العامة دون عواقب. من المُحتمَل أن يكون هذا بسبب التصور العام للأفراد العابرين/ات جندريًا على أنهم/ن يعانون/ين من مرضٍ لا يمكن السيطرة عليه ويستحق التعاطف. في المقابل، يُنظر إلى المثلية الجنسية على أنها فعل خاطئ يتعارض مع المعتقدات الدينية. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢١، تم فصل امرأةٍ عابرةٍ جندريًا من منصبها التدريسي، فلجأت إلى وسائل التواصل الاجتماعي لطلب المساعدة من وزير التعليم. أصدر الوزير بيانًا يدعم المعلمة ودعا إلى زيادة قبول العابرين/ات جندريًا في المجتمع. اختارت المرأة العابرة جندريًا الحفاظ على سردٍ مقبولٍ اجتماعيًا يُمرِّض هوية العابرين/ات جندريًا لتجنُّب المزيد من التمييز. [٥٨]

وسياسة أخرى هي إرشادات المركز الوطني للترجمة (NCT) لعام ٢٠٢٠. أصدر المركز الوطني للترجمة إرشاداتٍ جديدةً تحظر ترجمة موضوعاتٍ محددةٍ إلى اللغة العربية، بما في ذلك الكتب التي تناقش قضايا الميم عين. [٥٩]

كما تسمح السياسة المصرية بالرقابة على المحتوى الإعلامي الأجنبي، وخاصةً الأفلام المعروضة في دور السينما المصرية. عادة ما يُحظَر عرض محتوى ميم عين غربي في دور السينما المصرية. في عام ٢٠٢٢، انضمت مصر إلى العديد من دول المنطقة في حظر الأفلام الغربية التي تعرض شخصيات ميم عين، مثل Buzzlight من ديزني. [٦٠]

٨. سياسة فيروس نقص المناعة البشرية:

تطورت سياسة فيروس نقص المناعة البشرية في مصر من سياسةٍ تُعزِّز التمييز وأحيانًا تجريم الأشخاص المتعايشين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية إلى سياسةٍ أكثر تعقيدًا، ولكن معيوبة، تُركِّز بشكلٍ أساسي على العلاج. في عام ١٩٨٦، أصدر وزير الصحة التوجيه رقم ١٩٨٦/٤٣٥، الذي أضاف فيروس نقص المناعة البشرية إلى قائمة الأمراض المشمولة بالقانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٥٨ المتعلق بإجراءات الحماية من الأمراض الوبائية[٦١]. يتألف هذا القانون من ٢٨ مادةً تتناول عزل الأفراد المصابين/ات بأمراضٍ وبائية، علاجهم/ن، الإبلاغ عنهم/ن، والتحقيق معهم/ن من جانب موظفي التحقيق القضائي في وزارات العدل، الصحة، والداخلية[٦٢]. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت السلطات المصرية في عام ١٩٨٦ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بوصفه الكيان الرسمي المسؤول عن تنسيق جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه على الصعيد الوطني. [٦٣]

يُنفِّذ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز حاليًا، بالتعاون مع وزارة الصحة وكياناتٍ دوليةٍ مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامجًا شاملًا لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية. في عام ٢٠٢١، قدمت وزارة الصحة استراتيجية عملٍ جديدةٍ لفيروس نقص المناعة البشرية، والتي تتضمن بروتوكولًا جديدًا يهدف إلى توسيع الخدمات الحكومية من خلال ٤٤ مركزًا، تعزيز إجراءات الكشف المبكر، إنشاء خط ساخن للاستشارات، ودمج

٥٦ Unofficial Translation Of Statement By Egypt›s Supreme Council For Media Regulation». 2017. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2017/10/06/unofficial-translation-statement-egypts-supreme-council-media-regulation

٥٧ Ali, Randa. "Egyptian TV Anchor Sentenced to Hard Labor over Interview with Gay Man." ABC News, January 21, 2019. https://abcnews.go.com/International/egypian-tv-anchor-sentenced-hard-labor-interview-gay/story?id=60523651

٥٨ فريدة رمضان.. مصرية عابرة جنسيا تبحث عن الحياة بـ'كرامة.'" الحرة, June ٢, ٢٠٢١.

٥٩ مركز القومي للترجمة: نحو ثقافة لامركزية - مؤسسة حرية الفكر والتعبير». 2021. مؤسسة حرية الفكر والتعبير. https://afteegypt.org/research/policy-papers/2021/11/16/25981-afteegypt.html

٦٠ Noralla, Nora. "Anti-LGBTQ+ Extremism Isn't Limited to Just the United States. Here's How to Beat Them Worldwide." LGBTQ Nation, March 10, 2023. https://www.lgbtqnation.com/2023/03/anti-lgbtq-extremism-isnt-limited-to-just-the-united-states-heres-how-to-beat-them-worldwide/.

٦١ بشأن إعتبار مرض فقدان المناعة المكتسبة « الايدز « من الامراض الواجب الابلاغ عنها." قوانين الشرق. Accessed January 15, 2024. http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=32542

٦٢ "بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية بالإقليم المصري." قوانين الشرق. Accessed January 15, 2024. http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=41639

٦٣ موسى. "بحث قانوني هام يوضح ماهية الإطار القانوني لفيروس نقص المناعة ٢٠٢٣." محاماة, May ٢٤, ٢٠٢٣.

برامج الصحة النفسية في خطط العلاج. تهدف هذه الاستراتيجية، السارية حتى عام ٢٠٢٥، إلى القضاء على الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في البلاد[٦٤]. في عام ٢٠١٩، أعلنت وزارة الصحة عن نيتها في الانتقال من الحُقن التقليدية إلى الحُقن المُعطَّلة تلقائيًا بحلول منتصف عام ٢٠٢٠. وتدعو منظمة الصحة العالمية إلى استخدام الحقن المُعطَّلة تلقائيًا كتدبيرٍ وقائي ضد انتقال الأمراض المُعدية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية[٦٥]. تسعى هذه المبادرة الجديدة أيضًا إلى إنشاء إنتاجٍ محلي للحُقن المُعطَّلة تلقائيًا داخل مصر، بهدف وضع مصر كمركزٍ إقليمي لهذه الصناعة بالذات[٦٦]. علاوةً على ذلك، أعلنت هيئة الأدوية المصرية في عام ٢٠٢٠ عن استراتيجيةٍ جديدةٍ لإنتاج أدوية فيروس نقص المناعة البشرية محليًا. كما يحق للأشخاص المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية الحصول على معاشٍ من وزارة الشؤون الاجتماعية.[٦٧]

على الرغم من هذه الجهود، هناك العديد من الثغرات التي لا تزال استراتيجيات الحكومة بحاجة إلى معالجتها، خاصةً من حيث التمييز وحملات التوعية. تحتاج قوانين العمل إلى تنفيذٍ أفضل في كل من القطاعَيْن العام والخاص لضمان تطبيق بنود عدم التمييز في الحالات التي تنطوي على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في عام ٢٠١٧، صرَّح رئيس قطاع الطب الوقائي بوزارة الصحة أن الوزارة ستنفذ سياسةً تمنع تصاريح الإقامة للأفراد الراغبين/ات في الاستقرار في البلاد لأسبابٍ أخرى غير السياحة إذا كانوا/ن مصابين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية[٦٨]. من غير الواضح ما إذا كانت هذه السياسة قد تم وضعها موضع التنفيذ. ومع ذلك، كما هو مذكور في قسم التمييز في هذا المنشور، فإن وزارة الداخلية لديها سجل في ترحيل الأجانب بسبب «نشر فيروس نقص المناعة البشرية».

تحتاج التوعية الاجتماعية والحملات التثقيفية إلى التحسُّن. على الرغم من إحراز بعض التقدم في النظرة الاجتماعية للأشخاص المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، فإن الخطط الوطنية الشاملة لتعزيز هذه النظرة لم تُنفَّذ بعد في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، تختلف البيانات والإحصاءات الرسمية حول الأشخاص المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية حسب المصدر، مما يُبرِز الحاجة إلى مزيد من الأبحاث الوطنية لفهمٍ أفضل للجوانب المختلفة لكونك من الأشخاص المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية في مصر وتحديد حجم السكان بدقة[٦٩]. تشير عدة تقارير إلى أن جهود الحكومة لم تؤد إلى انخفاض حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولكن بدلًا من ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة دون إجراء أبحاثٍ كافيةٍ للتحقيق في الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع.[٧٠]

في عام ٢٠٢٠، أصدرت محكمة مدنية مصرية حكمًا نهائيًا بتعويض زوجةٍ أُصيبت بفيروس نقص المناعة البشرية من زوجها الذي تزوجها دون الكشف عن إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية. لم تُدرِك الزوجة إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية إلا عندما حملت، واشتبه الطبيب في أن الطفل قد يكون مصابًا أيضًا. وخلصت المحكمة إلى أن تصرفات الزوج تُمثل غشًا وخداعًا، وأَمرَتْه بدفع تعويضٍ للزوجة قدره مليون جنيه (نحو ٦٤,٠٠٠ دولار أمريكي في ذلك الوقت). يؤكد هذا الحُكم على الحاجة إلى المزيد من حملات التوعية وطرق الدعم، ليس فقط للمجتمع ككل، ولكن أيضًا بين الأشخاص المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، فيما يتعلق بأفضل الممارسات للتعايش مع الفيروس عند وجود شريك/ـة.[٧١]

٩. سياسة العلاج التحويلي

لا توجد سياسة محددة في مصر فيما يتعلق بالعلاج التحويلي. تم اعتماد هذه الطريقة من قِبَل العديد من المعالجين النفسيين البارزين الذين غالبًا ما يزعمون أنهم تلقوا تدريبًا على العلاج التحويلي من دولٍ غربية، وخاصة الولايات المتحدة.[٧٢]

---

٦٤ عبد السلام, وليد. "'الصحة' تعلن تعديل البرتوكول العلاجي لمرضى الإيدز بـ٤٤ مركزا ..." اليوم السابع, July ١, ٢٠٢٢.

٦٥ Akhbarelyom. "بعد قرار منع استخدام 'العادية' وتعميم 'ذاتية التدمير'.. وداعاً 'سرنجات الموت'!" بوابة اخبار اليوم, ٢٠١٩.

٦٦ "'إيكمي' تبدأ تشغيل مصنعي 'الإبر' و«أجهزة المحاليل» باستثمارات 30 مليون جنيه مطلع 2020." جريدة البورصة, November 12, 2019. https://www.alborsaanews.com/2019/11/12/1264091.

٦٧ "تشجيع التصنيع المحلى لأدوية نقص المناعة البشري 'الإيدز'" هيئة الدواء المصرية, November ٢٩, ٢٠٢٠.

٦٨ الصحة' تعلن ترحيل أى أجنبى يثبت إصابته بـ«الإيدز» خارج البلاد." اليوم السابع, July ١٧, ٢٠١٧.

٦٩ UNAIDS, 2019 Egypt Country Report https://www.unaids.org/sites/default/files/country/documents/EGY_2019_countryreport.pdf

٧٠ Ghazy, R.M., Al Awaidy, S. & Taha, S.H.N. Trends of HIV indicators in Egypt from 1990 to 2021: time-series analysis and forecast toward UNAIDS 90–90–90 targets. BMC Public Health 23, 625 (2023). https://doi.org/10.1186/s12889-023-15490-5

٧١ "مصر.. تعويض 'مليوني' لزوجة أصيبت بالإيدز من زوجها." سكاي نيوز عربية, February ٢٢, ٢٠٢٠.

٧٢ Schapiro, Avi Asher, and Maya Gebeily. "LGBT+ Conversion Therapy: Banned on Facebook, but Thriving in Arabic." Reuters, June 3, 2021. https://www.reuters.com/article/us-mideast-lgbt-conversion-idUSKCN2DF0S9.

تم تأييد هذه الممارسة بشكلٍ خاصٍ من قبل المؤسسات الدينية في مصر، بما في ذلك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، الكنيسة الإنجيلية، والأزهر. في السنوات الماضية، نظمت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والكنيسة الإنجيلية وِرَش عملٍ ودوراتٍ لنشر طرق العلاج التحويلي، ليس فقط بين المعالجين، ولكن أيضًا بين الكهنوت كجزءٍ من خطتهم الأكبر لمكافحة «انتشار المثلية الجنسية». وقد أيد الأزهر هذه الممارسة كعلاجٍ مقبولٍ لأفراد مجتمع الميم عين، والتي «تحمي فرد الميم عين والمجتمع كلاهما من الفجور والخطيئة».[٧٣]
علاوةً على ذلك، يستخدم مقدمو الرعاية الصحية النفسية في مصر حملاتٍ تسويقيةً فعالةً للغاية تستهدف كل من أفراد مجتمع الميم عين ووالدِيهم/ن. تدور هذه الحملات حول فكرة أن كونك من مجتمع الميم عين ينشأ من إهمال الطفولة وعدم وجود المَثَل الأبوي للذكور المثليين المعينين، وكذلك المَثَل الأموي للمثليات المعينات. حتى أن البعض يؤكّد أن كونك من مجتمع الميم عين هو عيب وراثي يتطلب العلاج الذي يتضمن العلاج والأدوية، مثل إعطاء هرمونات الذكورة للنساء العابرات وهرمونات الأنوثة للرجال العابرين.[٧٤]

يمنح القانون المصري رقم ٧١ لعام ٢٠٠٩ مقدمي الرعاية الصحية العقلية سلطةً واسعةً لتحديد مصير مرضاهم/ن، بما في ذلك القدرة على حبسهم/ن في مرافق الرعاية الصحية النفسية لفتراتٍ طويلة. كما يُمَكِّن القانون أوصياء المرضى وعائلاتهم/ن من وضعهم/ن في مرافق الرعاية الصحية النفسية ضد إرادتهم/ن بالقوة. نظرًا للعلاقات الأسرية القوية السائدة في المجتمع المصري، يمكن لهذا القانون أن يُمَكِّن العائلات من إخضاع أفرادها من مجتمع الميم عين للحبس المُمتد في مرافق الرعاية الصحية النفسية، مما يعرضهم/ن لسوء المعاملة المُحتمَلة. بالإضافة لذلك، نظرًا للتحيز الحالي بين العديد من مقدمي الرعاية الصحية النفسية، يمكن التسامح مع مثل هذه الاعتقالات تحت ستار العلاج، حتى لو كان ذلك يعني أن مقدمي الخدمات يسيئون تقنيًا استخدام الصلاحيات القانونية الممنوحة لهم بموجب القانون.[٧٥]

١٠. تنظيم وتسجيل المنظمات غير الحكومية لمجتمع الميم عين:

لقد تَقلَّص الفضاء المدني في مصر بشكلٍ كبيرٍ منذ تولي الرئيس السيسي السلطة في ٢٠١٤. يُمكِن للسلطات استخدام مجموعةٍ متنوعةٍ من القوانين، مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٥، قانون الاحتجاج ١٠٧ لعام ٢٠١٣، قانون الطوارئ ١٦٢ لعام ١٩٥٨، وبالأخص قانون المنظمات غير الحكومية الجديد ٢٠١٩/١٤٩، للحد من أنشطة المنظمات غير الحكومية.[٧٦]

تحتوي هذه القوانين على أحكامٍ تَفرِض قيودًا ومسؤوليةً جنائيةً على المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في مصر. في حين أن أيًا من هذه القوانين لا يَذكُر صراحةً تنظيم مجتمع الميم عين، يُمكِن تفسير عباراتٍ مثل «النظام العام» و«الوحدة الوطنية» على أنها تشير إلى أن قانون المنظمات غير الحكومية الجديد، على سبيل المثال، يَحظُر تسجيل المنظمات غير الحكومية التي تدافع علنًا عن حقوق مجتمع الميم عين.[٧٧]

وبالتالي، فإن تنظيم مجتمع الميم عين في مصر يقتصر بشكلٍ أساسي على المجموعات غير الرسمية السرية أو النشاط الفردي. في حين أن محاكمة نشطاء الميم عين غير متكررة، إلا أنها تظل احتمالية. تضمنت إحدى الحوادث البارزة محاكمة سارة حجازي وشخصٍ آخر بعد حادثة علم قوس قزح في عام ٢٠١٧. تم القبض على كلاهما صراحةً لتورطهما في رفع العلم ووُجِّهت إليهما، من بين أمورٍ أخرى، تهمة الانضمام إلى مجموعةٍ أو منظمةٍ تعمل بشكلٍ غير قانوني. هذه التهمة، التي تُستخدَم عادةً في جميع القضايا السياسية في مصر، يتم تزويدها باتهاماتٍ إضافيةٍ مثل تلقي الأموال الأجنبية والتحريض على العنف الاجتماعي.[٧٨]

لم تخضع القضية أبدًا لمراجعةٍ قضائية، حيث تم الإفراج عن الناشطَيْن بعد ثلاثة أشهر بأمرٍ من المحكمة، وتم تعليق الإجراءات دون إصدار قرارٍ قضائي نهائي. بشكلٍ مأساوي، انتحرت سارة حجازي، التي عانت من انتهاكاتٍ كبيرةٍ شبيهةٍ بالتعذيب أثناء احتجازها، في وقتٍ لاحقٍ في عام ٢٠٢٠ أثناء إقامتها في كندا كمنفية.

---

٧٣ "البابا تواضروس: المثلية الجنسية ضد إرادة الله والكتاب المقدس." مصراوي.كوم, January ١٣, ٢٠٢٣.

٧٤ "طبيب نفسي يكشف أسباب الشذوذ الجنسي: 75% من المثليين بمصر يسعون للعلاج." الوطن, September 25, 2017.
https://www.elwatannews.com/news/details/2554107.

٧٥ Hussein, Abdullah. "شهادات من جحيم عيادات علاج المثلية في مصر." أطياف, October 17, 2023.
https://atyaf.org/health/2744/.

٧٦ Q&A: Legal framework and environment for nongovernmental groups (ngos) in Egypt. Human Rights Watch. (2021, October 6). Retrieved March 14, 2022, from
https://www.hrw.org/news/2021/07/15/qa-legal-framework-and-environment-nongovernmental-groups-ngos-egypt

٧٧ Egypt: Authorities must repeal the outrageous NGO law. EuroMed Rights. (2022, January 10). Retrieved March 14, 2022, from
https://euromedrights.org/publication/egypt-authorities-must-repeal-the-outrageous-ngo-law/

٧٨ النيابة تكشف وجود تمويلات خارجية وراء رفع علم المثليين بـ«مشروع ليلى ... October ٢, ٢٠١٧.

في عام ٢٠١٩، تم القبض أيضًا على ناشطةٍ عابرةٍ جندريًا، لكن اعتقالها كان مرتبطًا بشكلٍ مباشرٍ بمشاركتها السياسية بدلًا من نشاط مجتمع الميم عين فقط. اتبعت قضيتها نمطًا مشابهًا، مع اتهاماتٍ متطابقة، وتم فضّها بالمثل بعد بضعة أشهر دون أي مراجعةٍ قضائية.[٧٩]

وبالتالي، يمكن أن يواجه نشطاء الميم عين الاعتقال بطرقٍ مماثلةٍ لنظرائهم/ن السياسيين/ات. لذلك فيجب عليهم/ن التعامل بحذرٍ مع التحديات الأمنية الناشئة عن المشهد القانوني والسياسي في مصر مع الموازنة بين شهرة خدماتهم/ن. ومع ذلك، يبدو أن استهداف الدولة لنشطاء الميم عين ضئيل نسبيًا مقارنةً بالقضايا التي تورط فيها نشطاء سياسيون/ات.

٧٩ "قضية ملك الكاشف: حبس فتاة وشاب متحولين جنسيا في مصر للإخلال بالنظام العام." BBC News عربي, March 7, 2019. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47481061.

اقتراحات

كما يتضح من التشريعات، السياسات، والأحكام القضائية، تُعَد مصر بيئةً معقدةً للتقدم بالحقوق الإنسانية لمجتمع الميم عين. كما ذُكِر سابقًا، فإن معظم القوانين والسياسات التي تؤثِّر على أفراد مجتمع الميم عين تستنِد ضمنيًا إلى لغةٍ مُبهَمة. لذلك، فإن أي تحسنٍ كبيرٍ في الحقوق الإنسانية للأفراد من مجتمع الميم عين سيكون مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بإنشاء مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ قوية، استعادة سيادة القانون، ضمان حقوق الإجراءات القانونية الواجبة، وتنفيذ الحماية القانونية والدستورية لجميع المواطنين/ات لضمان المساواة. سيؤدي تعزيز هذه الجوانب بشكلٍ عامٍ إلى تحسينٍ شاملٍ في الحقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك أفراد الميم عين. ومع ذلك، هناك طرق وتوصيات محدَّدة لأصحاب الشأن ونشطاء مجتمع الميم عين يُمكِن إعطاؤها الأولوية في المستقبل المنظور. ما هو شديد الأهمية، في السياق المصري، إدراك أن التغيير الجوهري لن يحدث بين عشيةٍ وضحاها. بدلًا من ذلك، سيتطلب الأمر خطواتٍ صغيرةً عديدةً قبل تحقيق تقدمٍ أكبر.

١. **الحصول على العدالة ورفع جودة التقاضي:** على الرغم من أن العديد من المنظمات في مصر تُقدِّم مساعدةً قانونيةً مجانيةً لمجتمع الميم عين، إلا أن شهرتها لا تزال مقيدةً بمشكلات الأمن والقدرات. يَجدُر الإشارة إلى أن الأفراد الكويريين/ات، عند القبض عليهم/ن، قد يضطرون/ن في البداية إلى التعامل مع محامين/ات يفتقرون/ن إلى الخبرة في قضاياهم/ن قبل أن يتَدَخَّل محامٍ/يةٍ مدرب/ـة من منظمةٍ غير حكوميةٍ لحقوق الإنسان. وبالتالي، من الضروري تنفيذ مبادراتٍ شاملةٍ لبناء القدرات للمجتمع القانوني بأكمله، بما يتخطى مجرد محامي/ات حقوق الإنسان المنتسبين/ات إلى مجتمع الميم عين والمنظمات المؤيِّدة لمجتمع الميم عين. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم نشر وتفكيك الكتب والكتيبات القانونية الدفاعية بين الأوساط القانونية الأوسع، تيسير قدرة المنظمات غير الحكومية لمجتمع الميم عين وحلفائه على تنظيم وِرَش عملٍ لبناء قدرات المهنيين/ات القانونيين/ات، والتعاون مع نقابة المحامين في مصر لتقديم محاضراتٍ وحلقاتٍ دراسيةٍ لأعضائها حول جرائم الآداب. من الجدير بالذكر أن نقابة المحامين تشارك بالفعل في مثل هذه الممارسات مع أعضائها، مما يجعل من الممكن توسيع نطاق تركيزها ليشمل جرائم الآداب، خاصةً في ضوء قانون الجرائم الإلكترونية الجديد ٢٠١٨/١٧٥.

٢. **التقاضي الاستراتيجي:** تؤكِّد الأحكام القضائية لمجتمع الميم عين في مصر الحاجة المُلِحَّة لخطط التقاضي الاستراتيجية الأكثر دقةً وتقاطعيةً في المستقبل القريب. مما هو شديد الأهمية تحديد وتعزيز قدرات علماء القانون، المدافعين/ات، والمحامين/ات للمشاركة بشكلٍ أكثر نشاطًا في التقاضي الاستراتيجي لمجتمع الميم عين في مصر، وتحديدًا في حالات التمييز. هذا أمر ذو أهميةٍ خاصةٍ للأفراد العابرين/ات جندريًا وثنائيي/ات الجنس الذين قد يحظون/ين بقبولٍ أكبر نسبيًا في النظام القانوني المصري من الأفراد الكويريين/ات المتجانسين/ات جندريًا، كما يَتَّضِح من الحق في التعليم. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري التعامل مع التقاضي من منظورٍ استراتيجي تقاطعي. على سبيل المثال، فإن محكمة النقض، وهي أعلى محكمةٍ مسؤولةٍ عن تفسير وتوضيح النصوص القانونية ووضع مبادئ قانونية جديدة، تُشارِك منذ وقتٍ طويلٍ في سياق القانون ١٩٦١/١٠ المتعلِّق بمعارضة العمل بالجنس. تنطبق المبادئ القانونية التي صِيغت في القضايا غير الكويرية على القضايا الكويرية؛ ومن ثم، فإن الحصول على أحكامٍ مواتيةٍ من هذه المحكمة أمر أساسي، حتى و إن لم تكن القضية تتعلق بفردٍ كويري/ـة. يصبح هذا مهمًا بشكلٍ خاصٍ نظرًا لسياق قانون الجرائم الإلكترونية الجديد رقم ٢٠١٨/١٧٥، والذي لم تُحقَّق فيه محكمة النقض بدقة. وبالتالي، لا تزال هناك إمكانية لتطوير العديد من المبادئ القانونية، ومما هو شديد الأهمية المشاركة في هذا الأمر بصرف النظر عما إذا كانت القضية قيد النظر تتعلق بفردٍ كويري/ـة، لأن المبدأ القانوني يتعلَّق بتطبيق القانون على جميع المواطنين/ات.

٣. **سياسة الرعاية الصحية المؤكِّدة للجندر:** من المهم التعاون بشكلٍ استراتيجي مع المهنيين/ات الطبيين/ات الذين أعربوا/ن بالفعل عن دعمهم/ن للأفراد العابرين/ات جندريًا في الوصول إلى الرعاية الصحية المؤكِّدة للجندر، لإنشاء تحالفٍ داخل كل من النقابة الطبية ووزارة الصحة، وبالتالي التحايل على المعارضة الدينية في هذا الشأن. في ضوء عدم وجود دعمٍ حكومي للأفراد العابرين/ات جندريًا خلال فترة عبورهم/ن، من الضروري تأييد المبادرات البديلة التي تُقدِّم المساعدة، مثل توفير تغطية التأمين الصحي للعلاج بالهرمونات البديلة (HRT) والعمليات الجراحية. من البدائل الأخرى القابلة للتطبيق إقامة شراكاتٍ مع المنظمات الطبية غير الحكومية في الدول الغربية التي ترغب في جعل أطبائها يقدمون/ن استشاراتٍ عبر الإنترنت للمرضى العابرين/ات جندريًا في مصر. كما أنه من المُستحسَن العمل مع وزارة التعليم العالي وكليات الطب في جميع أنحاء البلاد لوضع منهجٍ يزود الأطباء العاديين بالمعارف والمهارات اللازمة لعلاج ورعاية المرضى العابرين/ات جندريًا بشكلٍ فعال. لتسهيل تطوير هذا المنهج، يوصَى بتعزيز التعاون بين كليات الطب المصرية ونظرائها الغربيين في القضايا المتعلقة بالرعاية الصحية المؤكدة للجندر، بما في ذلك إنشاء برامج تبادل لكليات الطب المصرية للقيام بدوراتٍ متخصصةٍ حول هذا الموضوع.

٤. **سياسة الرعاية الصحية لثنائية الجنس:** من الضروري تقديم الدعم لوزارة الصحة في وضع سياسةٍ صحيةٍ شاملةٍ ومتماسكةٍ لثنائية الجنس تستند إلى نهجٍ مستنيرٍ علميًا. في حين أن إقناع السلطات المصرية بتنفيذ سياسةٍ تحظر صراحةً تشويه الأعضاء التناسلية لثنائيي/ات الجنس (IGM) قد يكون صعبًا، فمن الممكن الدعوة إلى نهجٍ أكثر توازنًا يؤكِّد على استخدام الأساليب العلمية لتحديد جنس الرضيع ويؤجل القرارات حتى سن البلوغ إذا كان التحديد صعب. يجب تقديم المساعدة إلى وزارة الصحة في إنشاء مرافقٍ أو أقسامٍ طبيةٍ متخصصةٍ مكرَّسةٍ لتقديم رعايةٍ صحيةٍ شاملةٍ لثنائية الجنس، والتي تشمل الدعم النفسي للمراهقين ثنائيي/ات الجنس وأسرهم/ن، وكذلك البالغين/ات ثنائيي/ات الجنس. على غرار الجهود المبذولة في مجال الرعاية الصحية المؤكدة للجندر، يجب الشروع في مناقشاتٍ تعاونيةٍ مع وزارة التعليم العالي، الصحة، وكليات الطب لتطوير منهجٍ صحي لثنائيي/ات الجنس لا يشمل الدراسات النظرية فحسب، بل يتضمن أيضًا مكوناتٍ عمليةٍ لتجهيز الأطباء في تلبية احتياجات المرضى ثنائيي/ات الجنس بشكلٍ فعال. علاوةً

على ذلك، فإن تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين كليات الطب المصرية ونظرائها الغربيين فيما يتعلق بالرعاية الصحية لثنائية الجنس أمر بالغ الأهمية.

٥. **التمكين الاقتصادي:** يواجِه أفراد الميم عين، وخاصةً أولئك الذين يُعبِّرون/ات علانيةً عن هوياتهم/ن الكويرية، تحدياتٍ في تأمين عملٍ مربحٍ بسبب التمييز وتدهور الظروف الاقتصادية السائدة في مصر. دفع وباء كوفيد-١٩ العمل عن بُعدٍ إلى المُقدمة، ليصبح المعيار السائد للعديد من الشركات الدولية. يوفِّر هذا التطور فرصةً لتسخير العمل عن بُعدٍ كوسيلةٍ لتمكين أفراد الميم عين في مصر اقتصاديًا. ولهذه الغاية، يمكن إنشاء برامج التدريب على التوظيف من خلال التعاون بين الشركات الدولية مثل Facebook وGrindr والمنظمات غير الحكومية المحلية لمجتمع الميم عين. ستُحدِّد هذه البرامج وتُوفِّر التدريب للأفراد المهمشين/ات من مجتمع الميم عين، مما يوفر في النهاية فرص عملٍ عن بُعد. يمكن النظر في مجالاتٍ مختلفةٍ من التدريب، مثل إدارة المحتوى، تحليل البيانات، الترميز، إدخال البيانات، وغير ذلك.

٦. **الأبحاث بِغَرَض المناصرة:** هناك حاجة ملحة للبحث القائم على الأدلة لإثراء استراتيجيات الدعوة المستقبلية في مصر. تُركِّز الأبحاث الحالية بشكلٍ أساسيٍ على تجريم و إيذاء أفراد مجتمع الميم عين، مما يترك فجواتٍ كبيرةً في المجالات بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية المؤكدة للجندر، سياسات مكافحة التمييز، الاعتراف القانوني بالجندر، تجارب ثنائيي/ات الجنس، والتحليلات الشاملة لمجتمع الميم عين. بدون مثل هذا البحث، يصبح فهم السياق المصري العام حول حقوق الإنسان لمجتمع الميم عين أمرًا صعبًا، مما يُعِيق أي جهود دعوةٍ تُبذَل داخل البلاد. لذلك، من المهم دعم المساعي البحثية القادمة التي تشمل جميع جوانب تجارب مجتمع الميم عين في مصر.

٧. **«تقرير الأمن العام»:** تقرير الأمن العام هو منشور سنوي تُصدِره وزارة الداخلية، يتضمن بياناتٍ ومعلوماتٍ مهمةً عن جميع الجرائم المُرتكَبة في مصر. ومع ذلك، لأسبابٍ لم يتم الكشف عنها، اختارت الوزارة وقف نشرها العلني في أواخر التسعينيات، وحصر قدرة الوصول لها فقط إلى قيادة وزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الأمنية البارزة. يُعلِّق هذا التقرير أهميةً كبيرةً على المنظمات غير الحكومية وجماعات الدعوة المشارِكة في توثيق الاعتقالات السنوية لأفراد الميم عين وغيرهم/ن من الفئات السكانية المتضرِّرة. لذلك، فإن الدعوة إلى إعادة نشر وزارة الداخلية لهذا التقرير القيم من شأنها أن تُحقِّق مكاسب استراتيجيةً طويلةً الأجَل. ويمكن ممارسة هذا الضغط عن طريق الحوار المباشر مع الوزارة أو عن طريق التقاضي الاستراتيجي بشأن حق المواطنين/ات في الحصول على المعلومات.

٨. **سياسة فيروس نقص المناعة البشرية:** على الرغم من بعض التحسينات في السنوات الأخيرة، يجب زيادة تطوير سياسة مصر بشأن فيروس نقص المناعة البشرية للدعوة إلى نهجٍ أكثر شمولًا. من المهم بالنسبة لمصر تفعيل بنود مكافحة التمييز في قوانين العمل لحماية الأفراد المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية من التمييز في مكان العمل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ سياساتٍ جديدةٍ لمكافحة التمييز من أجل التصدي للتمييز الذي يواجهه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدولة. يجب إعطاء الأولوية لزيادة الوعي الاجتماعي وتنفيذ البرامج على المستوى الوطني، وخاصةً في إطار نظام التعليم في مصر. من الضروري أيضًا مراجعة المعاش المُقدَّم إلى الأفراد المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية لجعل الوصول له أكثر سهولةً وزيادة مبلغه. علاوةً على ذلك، فإن إجراء بحثٍ جديدٍ يستند إلى تجارب الأفراد المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية في مصر، بدلًا من الاعتماد فقط على السياسات التي وضعها المستبدون، أمر ضروري لبناء سياسةٍ فعالة. وأخيرًا، ينبغي تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة في مجالات الأدوية، المعدات، والحُقَن المعطلة تلقائيًا لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال الحوافز الضريبية وتسهيل سياسات الاستثمار.

٩. **العمل مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان:** أظهر المجتمع المدني المصري مشاركةً محدودةً فيما يتعلق بحقوق الإنسان لمجتمع الميم عين. على الرغم من وجود بعض المساهمات المتعلِّقة بتجريم حقوق مجتمع الميم عين في عملية الاستعراض الدوري الشامل، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج إيجابيةٍ حتى الآن. ولا يرجع هذا الافتقار إلى التقدم إلى موقف الدولة المصرية من حقوق مجتمع الميم عين في السياقَيْن الدولي والإقليمي فحسب، بل ينبع أيضًا من عدم وجود استراتيجيةٍ ملموسةٍ وشاملةٍ داخل المجتمع المدني المصري. من الضروري تزويد المنظمات غير الحكومية والمجموعات التي يقودها الكويريون/ات بالمعارف والموارد اللازمة لوضع استراتيجيةٍ فعالةٍ للمشاركة في المستقبل. يُزيد غياب البحوث القائمة على الأدلة من إعاقة نتائج الدعوة في هذه الميادين. فعلى سبيل المثال، ينبغي التخطيط بدقةٍ لقضايا التقاضي الاستراتيجية المُقْبِلة، بما في ذلك تقديم التماسٍ إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف الوطنية. علاوةً على ذلك، يجب أن تشمل التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان المقدَّمة إلى آليات الأمم المتحدة مواضيع متنوعةً تتجاوز علم الجريمة، مثل تسليط الضوء على الحق في الصحة للأفراد العابرين/ات جندريًا وثنائيي/ات الجنس.

١٠. **دعم المجموعات المحلية التي يقودها الكويريون/ات:** من الضروري تحسين المهارات المهنية لأولئك المشاركين/ات في الدفاع عن حقوق الإنسان لمجتمع الميم عين في مصر. يجب أن يتطور العديد من النشطاء الهاويين/ات إلى محترفين يتمتعون/ن بمهاراتٍ فريدةٍ لمواجهة تحدياتهم/ن. يمكن تحقيق هذا التحول من خلال برامج التدريب، سواءً عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت، أو من خلال توفير قسائم لمنصات التعلم مثل Coursera وSkillshare. من خلال تمكين النشطاء بالمعرفة والموارد، سيكونون/ن في وضعٍ أفضل لتحقيق المزيد في أدوارهم/ن. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون برامج مجتمع الميم عين متجذرةً في كلٍ من الأدلة والخبرة. لذلك،

مـن المهـم تزويـد النشـطاء بـالأدوات اللازمـة لتطويـر برامـج مبتكَـرة فـي مصـر، والاسـتفادة مـن التطـورات التـي تحققـت فـي السـنوات الأخيـرة.

وبالتالـي، فـإن اعتمـاد نهـجٍ اسـتراتيجيٍ فـي السـنوات القادمـة هـو أمـر حتمـي. وبالنظـر إلـى الانخفـاض العـام فـي حقـوق الإنسـان فـي مصـر، مـن المتوقَّـع أن تنشـأ أيضًـا عقبـاتٌ عديـدة أمـام حقـوق الإنسـان لمجتمـع الميـم عيـن. ولذلـك، ممـا هـو شـديد الأهميـة إنشـاء نظـامٍ للإنـذار المبكـر للتصـدي الفـوري لأي تهديـداتٍ ناشـئةٍ والاسـتعداد الكافـي لإدارتهـا. عـلاوةً علـى ذلـك، مـن الضـروري معالجـة قضايـا الميـم عيـن باسـتمرارٍ فـي السـياق الأوسـع لحقـوق الإنسـان بـدلًا مـن معالجتهـا علـى أنهـا شـواغل منفصلـة. فعلـى سـبيل المثـال، يتعلـق ضمـان الحصـول علـى الرعايـة الصحيـة المؤكـدة للجنـدر بالحـق الأساسـي فـي الحصـول علـى الخدمـات الصحيـة. وبالمثـل، فـإن التجريـم ناتـج فـي المقـام الأول عـن غيـاب سـيادة القانـون وعـدم تطبيـق الحمايـة القانونيـة. فـي الوقـت نفسـه، تتعلـق سياسـة فيـروس نقـص المناعـة البشـرية بالحـق فـي عـدم التعـرض للتمييـز علـى أسـاس الحالـة الصحيـة للفـرد. علـى الرغـم مـن أن حقـوق الإنسـان هـذه موجـودة بالفعـل فـي الإطـار القانونـي المصـري، إلا أن إعمالهـا العملـي لجميـع المواطنيـن/ات، بمـا فـي ذلـك أفـراد مجتمـع الميـم عيـن، يتطلـب تفعيلهـا. وكمـا سـبقت الإشـارة، فـإن الحالـة العامـة لحقـوق الإنسـان فـي مصـر تدعـو إلـى القلـق الشـديد، علـى أقـل تقديـر.

وبالتالـي، مـن غيـر الواقعـي توقـع انتصـاراتٍ سـريعة، حيـث يتطلـب النظـام المصـري بأكملـه إصلاحًـا جوهريًـا لـن يتحقـق فـي ظـل حكـم ديكتاتـورٍ عسـكري. وبالتالـي، قـد لا يكـون مـن الممكـن متابعـة نقـاط دخـولٍ محـددة، مثـل إلغـاء التجريـم، نظـرًا لاعتمادهـا علـى تحسـيناتٍ أوسـع فـي سـيادة القانـون، والتـي بدورهـا تتطلـب إصلاحًـا شـاملًا يُفيـد جميـع المواطنيـن/ات المصرييـن/ات بـدلًا مـن التركيـز فقـط علـى أفـراد مجتمـع الميـم عيـن. وهـذا بـدوره يسـتلزم تغييـراتٍ أكثـر أهميـة، بمـا فـي ذلـك تعييـن رئيـسٍ جديـدٍ وتشـكيل حكومـةٍ جديـدة.

CAIRO 52 | القاهرة ٥٢

LEGAL RESEARCH INSTITUTE | للأبحاث القانونية

دليل كامل عن القوانين، السياسات، والأحكام القضائية التي تؤثر على الحقوق الإنسانية لمجتمع الميم عين في مصر